بسم الله الرحمن الرحيم

Qatar Central Bank
GOVERNOR OFFICE

مصرف قطر المركزي
مكتب المحافظ

ExtB 09-02-2017 08:42 AM
2017/0000300 SO

تعميم رقم (أ.ر ٩ / ٢٠١٧)

الى جميع البنوك العاملة في دولة قطر ،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

الموضوع : التعليمات الارشادية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)
بشان التبويب والقياس والتقييم المحاسبي
للموجودات والمطلوبات المالية والمشتقات

مقدمة :

إن تعليمات مصرف قطر المركزي تلزم البنوك التقليدية بإعداد بياناتها المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وما يطرأ عليها من تطورات واصدارات جديدة، كما تلزم بها البنوك الاسلامية فيما لم تغطه المعايير التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.

ونظرا للأثر الهام المتوقع حدوثه على البيانات المالية للبنوك ونتائج أعمالها عند بداية تطبيق المعيار الدولي الجديد رقم (٩)، والذي سيحل محل المعيار الدولي رقم (٣٩) اعتبارا من ٢٠١٨/١/١، وخاصة فيما يتعلق بالمتطلب المحاسبي الجديد الذي سيطبق لأول مرة والذي يلزم جميع البنوك بتكوين مخصصات احترازية للخسائر المتوقعة مستقبلاً على جميع الموجودات المالية الائتمانية المنتظمة عند نشأتها وخلال مراحل عمرها المختلفة خصما على حساب الدخل، وما يستلزمه ذلك من تطوير أنظمة البنوك الحالية وربما استحداث أنظمة جديدة لتقييم جميع أنواع الموجودات المالية لديها وفقا لمتطلبات المعيار .

من أجل ذلك رأى مصرف قطر المركزي ضرورة اصدار التعليمات الارشادية المرفقة طيه والتي تنظم تطبيق البنوك للمعيار الدولي الجديد رقم (٩) وتحدد متطلبات المرحلة الانتقالية التي تسبق التطبيق .

أ.د-١٥-٢٠١٧

صندوق البريد : ١٢٣٤ - تليفون : ٤٤٤١٥٥٧٧ / ٤٤٤٥٦٤٥٦ - فاكس : ٤٤٤١٥٥٨٧
P.O.Box.: 1234 - Tel.: 44415577 / 44456456 - Fax : 44415587
www.qcb.gov.qa

ان هذه التعليمات الارشادية ليس الغرض منها وضع منهجيات وخطط عمل وانظمة ونماذج موحدة لتطبيق المعيار لدى جميع البنوك، حيث ان ذلك يقع على عاتق الادارة التنفيذية لكل بنك ومجلس ادارته ويندرج تحت واجباتهم ومسئولياتهم .

كما أن تقييم هذه المنهجيات والخطط والأنظمة لإختبار مدى تماشيها مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية هي من مسئولية مراقب الحسابات القانوني لدى كل بنك.

إنما الغرض من هذه التعليمات الارشادية هو وضع إطار رقابي يمكن معه لمصرف قطر المركزي فرض رقابته ومتابعته لمدى التزام البنوك بتطبيق المعيار الدولي رقم (٩)، وتحوطها الكافي لمخاطر الموجودات المالية لديها، وكذلك الحد من الاختلافات والتفاوتات الكبيرة التي يمكن أن تشملها نتائج تطبيق المعيار فيما بين البنوك الناتجة عن الحكم أو التقدير الشخصي لهم لكثير من النصوص والأمور التي يتضمنها المعيار والتي تحتمل ذلك بما يعزز من الشفافية والموضوعية في التطبيق، وأخيرا فإن الغرض ايضا من هذه التعليمات هو فرض نموذج موحد للإبلاغ ورفع التقارير للمصرف المركزي عن نتائج التطبيق لتعزيز قدرة المصرف المركزي على قراءة ومقارنة وتحليل نتائج التطبيق وتقدير مخاطر الموجودات المالية لدى البنوك عبر الفترات الزمنية المتعاقبة على مستوى كل بنك وعلى المستوى المجمع للجهاز المصرفي .

نطاق التطبيق :

١. تشمل التعليمات الارشادية المرفقة قسمين رئيسين :

- القسم الاول: يتناول متطلبات التصنيف والقياس للموجودات والمطلوبات المالية والمشتقات .

التعليمات بهذا القسم مطلوب تطبيقها من قبل البنوك التقليدية فقط، أما البنوك الإسلامية فعليها الاستمرار في العمل بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وفقا لتعليمات المصرف المركزي الواردة بالصفحات (٤٤٦-٤٥٢) من كتاب تعليمات البنوك باستثناء اي أمور لم تغطها معايير الهيئة فيتم الاحتكام فيها للمعايير الدولية .

- القسم الثاني : الخسائر الائتمانية المتوقعة :

التعليمات بهذا القسم مطلوب تطبيقها من جميع البنوك التقليدية والاسلامية .

٢. ينبغي تطبيق هذه التعليمات لدى كل بنك وطني على المستوى الفردي للبنك في قطر وعلى مستوى كل فرع خارجي للبنك وكل شركه تابعة له داخل أو خارج قطر ثم على المستوى المجمع لمجموعة البنك، وفي حالة تعذر تطبيقه بشكل مستقل على فرع خارجي أو شركة

تابعة بالخارج بسبب تعارض هذه التعليمات مع المعايير الرقابية والمحاسبية المطبقة في البلد المضيف، فينبغي على البنك حصر الفروقات المترتبة على اختلافات المعايير المطبقة والأخذ بالتقديرات الأكثر تحوطا وتسجيل الفروقات الناتجة عن ذلك في سجلات البنك في قطر لينعكس اثرها على البيانات المالية المجمعة للبنك مع بيان ذلك لمصرف قطر المركزي .

٣. على فروع البنوك الاجنبية العاملة في دولة قطر الالتزام بهذه التعليمات مالم يكن لديها توجيهات اخرى من شركاتها الأم، وعندها يتعين على تلك الفروع الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي .

الاطار الزمني للتطبيق والإبلاغ :

وفقا لما ورد بالصفحة رقم (٢٤) بالتعليمات المرفقة، وحسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) فان تطبيق المعيار يبدأ اعتبارا من بداية عام ٢٠١٨، مع الالتزام بقواعد التحول لتطبيق المعيار وأثرها على الإفصاحات الخاصة بالبيانات المالية للبنوك في ٢٠١٧/١٢/٣١، وعلى القيد الافتتاحي في ٢٠١٨/١/١ من خلال الارباح المدورة ، كما هو مبين بالفقرة (٣/٣) بالصفحة رقم (٢٤) من التعليمات المرفقة.

وكما ورد بالفقرة (٢/٣) من نفس الصفحة فإنه ينبغي على جميع البنوك اعداد التقرير الأول عن تصنيف الموجودات الائتمانية المنتظمة لديها ما بين المرحلتين الاولى والثانية والمخصصات الاحترازية المقدرة لها وفقا للنماذج والتعليمات المرفقة، على أن يتم تزويد المصرف المركزي بهذا التقرير في موعد أقصاه ٢٠١٧/٩/١ ، وعلى البنوك البدء في إعداد هذا التقرير إعتبارا من تاريخ هذا التعميم على أن يتم تحديث الأرصدة والتبويب وفقا للبيانات المالية المجمعة المراجعة كما في ٢٠١٧/٦/٣٠.

كما ينبغي على البنوك أن تولي بالغ اهتمامها عند اعداد هذا التقرير الاول ومراعاة الدقة والمهنية والشفافية في إعداده مع مصادقة مجلس الادارة عليه بالنسبة للبنوك الوطنية، والمركز الرئيسي بالنسبة لفروع البنوك الاجنبية .

وفي ضوء دراسة نتائج هذا التقرير الأول سيقدر المصرف المركزي مدى الحاجة الى إدخال المزيد من الايضاحات والتعليمات الإرشادية أو وضع حدود دنيا للتحوط للمخاطر الائتمانية او أي متطلبات إشرافية أخرى، كما سيحدد المصرف المركزي المواعيد الدورية لتزويده بهذا التقرير واي تقارير وإبلاغات لازمة اخرى.

دور ومسئولية مراقب الحسابات :

تقع على مراقب حسابات كل بنك مسؤولية التحقق من سلامة الأنظمة والمنهجيات والنماذج المستخدمة لدى البنك من حيث ملاءمتها لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) وأي معايير أخرى ذات علاقة وكذلك لتعليمات المصرف المركزي ، كما تقع عليه مسؤولية

أ.د-١٥-٢٠١٧

التحقق من صحة الأرقام والمعلومات الواردة في البيانات المالية للبنك وفي التقارير التي يزود البنك بها المصرف المركزي بشأن تطبيق هذا المعيار .

وعلى كل بنك تكليف مراقب حساباته بالتالي :

١. تدقيق التقرير الأول لتصنيف الموجودات الائتمانية بالمرحلتين الاولى والثانية والمخصصات الاحترازية المقدرة لها وأي تقارير دورية لاحقة .
٢. مراجعة الانظمة والسياسيات والاجراءات التي أدخلها البنك لتطبيق المعيار الدولي الجديد رقم (٩) وأي معايير اخرى ذات علاقة وإبداء الرأي في مدى ملاءمة هذه السياسيات والانظمة والإجراءات لمتطلبات تلك المعايير ولتعليمات المصرف المركزي .
٣. اعداد تقرير باللغة العربية بنتائج التدقيق والمراجعة المنوه عنهما اعلاه وتزويد المصرف المركزي به ، مع التقرير الاول المرسل من البنك في موعد اقصاه ٢٠١٧/٩/١ .

أثر تطبيق المعيار الجديد على تعليمات مصرف قطر المركزي ذات العلاقة :

إعتبارا من ٢٠١٨/١/١ وهو التاريخ المحدد لبدء تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)، وبخلاف ما هو مطلوب من البنوك خلال المرحلة الانتقالية التي تسبق التطبيق على النحو السالف ذكره وكما هو مبين في التعليمات الإرشادية المرفقة، تحل هذه التعليمات الإرشادية محل أي تعليمات تتعلق بتطبيقات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) أو تتعلق بتصنيف التسهيلات الائتمانية المنتظمة وتحديد المخصصات عليها أينما وردت في كتاب تعليمات البنوك حتى سبتمبر ٢٠١٣، ويستمر العمل بتعليمات المصرف المركزي الخاصة بتصنيف حسابات الائتمان غير المنتظمة وكل ما يتعلق بها من مخصصات ومعالجات وإبلاغات .

يعمل بهذه التعليمات اعتبارا من تاريخه .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام

عبدالله بن سعود آل ثاني
المحافظ

المرفقات : نسخه من التعليمات الارشاديه لتطبيق المعيار الدولي رقم (٩)

أ.د-١٥-٢٠١٧

مصرف قطر المركزي
تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

فبراير ٢٠١٧

المحتويات

النطاق ١

تعريفات ١

القسم (١): متطلبات التصنيف والقياس للموجودات والمطلوبات المالية والمشتقات ٣

١-١ الموجودات المالية ٣

١-٢ المطلوبات المالية ٨

١-٣ الأدوات المالية المشتقة ٨

١-٤ قواعد محاسبة التحوط ٩

٢ القسم (٢): الخسائر الائتمانية المتوقعة ١٠

٢-١ نظرة عامة ١٠

٢-٢ متطلبات المصرف المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية وتحديد المخصصات ١١

٢-٣ نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ١٣

٢-٤ الأحكام المحاسبية ١٨

٢-٥ متطلبات الحوكمة ٢١

٣ تاريخ السريان وقواعد التحول ٢٤

٣-١ تاريخ السريان ٢٤

٣-٢ الإطار الزمني للتطبيق ٢٤

٣-٣ قواعد التحول ٢٤

٤ الملاحق ٢٥

ملحق أ - ربط التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان لدى البنك بمقياس Moody's طويل الأجل ٢٥

ملحق ب - احتمالية عدم الانتظام (PD) لمدة ١٢ شهر ولمدة العمر ٢٦

ملحق ج - تقرير التعرضات الائتمانية والمخصصات ٢٧

النطاق

تنطبق هذه التعليمات على جميع البنوك التقليدية. أما بالنسبة للبنوك الإسلامية، فينطبق عليها فقط " القسم (٢): الخسائر الائتمانية المتوقعة"، مع استمرار العمل بمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("AAOIFI") وتعليمات المصرف المركزي بشأنها.

على فروع البنوك الأجنبية العاملة في قطر الالتزام بالتعليمات الواردة في هذه الورقة، ما لم يكن لديها توجيهات أخرى من شركاتها الأم. وعندها يتعين على تلك الفروع إخطار المصرف المركزي بذلك للحصول على عدم ممانعته.

عند تطبيق هذه التعليمات، يتعين على البنوك التأكد من ثبات السياسات المحاسبية المطبقة على مستوى المجموعة بما في ذلك الشركات التابعة والفروع خارج قطر. وإذا لم تتوافق المعايير الإشرافية والمحاسبية المطبقة لدى فروع أو شركات البنك التابعة في الخارج مع هذه التعليمات التطبيقية، يجب على البنك إخطار المصرف المركزي بذلك وحصر الفروق والآثار المترتبة عليها لكي يصدر المصرف المركزي توجيهاته بشأنها للبنك المعني. وبشكل عام، فإن المصرف المركزي يوجه البنوك إلى معالجة هذه الاختلافات في سجلاته وفقاً للتعليمات والمعايير الأكثر تحوطاً.

تعريفات

"أدوات حقوق الملكية"

تمثل أدوات حقوق الملكية أي عقود يستدل منها على الحصة المتبقية في موجودات المنشأة بعد خصم كل المطلوبات الخاصة بها (كما هو موضح في الفقرة رقم ١١ بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢).

"أدوات الدين"

وهي الأداة التي ينشأ عنها التزام مالي (كما هو موضح في الفقرة رقم ١١ بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢). لأغراض تطبيق هذه التعليمات، تشمل أدوات الدين الصكوك الإسلامية التي لها طبيعة أدوات الدين كما تم تعريفها في تعليمات المصرف المركزي بالصفحة رقم ٤٤٨ من كتاب تعليمات البنوك حتى سبتمبر ٢٠١٣.

"أصل الدين"

وهو القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف الأولي بها. ومع ذلك، فقد يتغير أصل الدين على مدار عمر الأصل (على سبيل المثال، في حال السداد).

"الفائدة"

هي عادة التعويض الخاص بالقيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان. ومع ذلك، يمكن أن تشتمل الفائدة على مقابل لمخاطر الاقتراض الأخرى (مثل مخاطر السيولة) والتكاليف المرتبطة بالاحتفاظ بالأصل المالي لفترة زمنية، علاوة على هامش الربح.

"العائد"

هو الربح الذي تحصل عليه البنوك الإسلامية مقابل عمليات التمويل الممنوح للعملاء.

"القيمة العادلة"

القيمة العادلة هي الثمن الذي يتم استلامه لبيع أصل ما أو الثمن المدفوع لتحويل التزام ما في معاملة نظامية فيما بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

" المشتقات"

هي أداة مالية أو عقد آخر ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ تجتمع فيها الخصائص الثلاث التالية.

(أ) تتغير قيمتها استجابة للمتغيرات في معدل الفائدة/العائد المحدد، أو سعر الأداة المالية، أو سعر السلع الأولية، أو معدل سعر العملات، أو مؤشر الأسعار أو المعدلات، أو التصنيف الائتماني أو المؤشر الائتماني أو أي متغير آخر بشرط أنه في حالة المتغير غير المالي لا يكون المتغير مرتبطا بطرف في العقد (يطلق عليه أحيانا "المتغير الضمني")

(ب) لا تتطلب صافي استثمارات أولية أو تتطلب صافي استثمارات أولية أقل من المبالغ التي قد تكون مطلوبة للعقود الأخرى التي يتوقع أن يكون لها استجابة مماثلة للمتغيرات في عوامل السوق.

(ج) يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

"موظفو الإدارة الرئيسيون"

موظفو الإدارة الرئيسيون هم الأشخاص الذين لديهم السلطة والمسؤولية عن التخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة المنشأة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك أي مدير (سواء تنفيذيا أو غير ذلك) بهذه المنشأة (كما هو موضح بالفقرة ٩ من المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤).

القسم (١): متطلبات التصنيف والقياس للموجودات والمطلوبات المالية والمشتقات

١-١ الموجودات المالية

١-١-١ القياس الأولي

يتم الاعتراف مبدئيا بجميع الموجودات المالية وفقا لهذه التعليمات بالقيمة العادلة، ويضاف إليها تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل المالي، في حالة الأصل المالي غير المسجل بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم قياس القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ *"القيمة العادلة"*. يتعين على البنوك الرجوع إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ للاطلاع على توجيهات قياس القيمة العادلة ذات الصلة.

١-١-٢ التصنيف والقياس

تندرج أدوات الدين في فئتي قياس هما: التكلفة المطفأة أوالقيمة العادلة على أساس نموذج الأعمال (business model) الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بالموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية للموجودات. ومع ذلك فإن أدوات حقوق الملكية يتم قياسها دائما بالقيمة العادلة في الميزانية. يتعين على البنوك تحديد ما إذا كان الأصل المالي هو أداة دين أو أداة حقوق ملكية بناء على التوجيهات والمتطلبات الواردة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣٢ *"الأدوات المالية: العرض"*.

بالنسبة لأدوات الدين، فإن الموجودات المالية، وفقا لفئة القياس التي يندرج فيها الأصل المالي، يتم قياسها لاحقا إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وفقاً لنموذج أعمال البنك الخاص بإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية المرتبطة بالموجودات. يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تستوفي هذا الشرط بناء على نموذج الأعمال الخاص به.

وتوجه نماذج الأعمال الثلاثة التالية التصنيف المحاسبي للموجودات المالية من أدوات الدين أو ما يعادلها من صكوك إسلامية:

- *الاحتفاظ للتحصيل*: نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية؛
- *الاحتفاظ للتحصيل والبيع*: نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لبيعها؛
- *المتاجرة*: نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات بشكل أساسي للمتاجرة.

يلخص الجدول أدناه طرق القياس المعمول بها لكل نموذج أعمال على حدة (بشرط تقييم خصائص التدفقات النقدية -الموضحة أدناه) بناء على طبيعة الأداة:

الاداة المالية	التكلفة المطفأة	القيمة العادلة	
		من خلال بنود الدخل الشامل الأخر	من خلال الربح أو الخسارة
أدوات حقوق الملكية	لا ينطبق	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولي	المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية
أدوات الدين	نموذج الأعمال للموجودات المحتفظ بها للتحصيل	نموذج الأعمال للموجودات المحتفظ بها للتحصيل والبيع	نموذج الأعمال للموجودات المحتفظ بها للمتاجرة علاوة على الأدوات المالية التي يتم إدراجها وفقا لهذا التصنيف ووفقا لما ورد بالفقرة ١-١-٤

إذا كان الأصل المالي استثمارا في أداة حقوق الملكية، يتعين على الإدارة مراعاة المتطلبات الخاصة بأدوات حقوق الملكية في الفقرة ١-١-٣. فإن كان الأصل أداة دين، فإن على الإدارة مراعاة المتطلبات الخاصة بأدوات الدين في الفقرة ١-١-٥ وما يليها.

١-١-٣ أدوات حقوق الملكية

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية دائما بالقيمة العادلة في الميزانية ولا تخضع لاختبار الانخفاض في القيمة. ويمكن للبنوك تصنيف أدوات حقوق الملكية التي يتم تداولها في سوق نشطة فقط باعتبارها محتفظ بها للمتاجرة وفقاً لتعليمات المصرف المركزي. بشكل عام يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية سواء المحتفظ بها للمتاجرة أو غير ذلك في بيان الأرباح والخسائر، على أنه يتاح للإدارة خيار لا يمكن الرجوع فيه لأدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة فقط وهو أن يعترف بالتغيرات في القيمة العادلة في بنود الدخل الشامل الاخر بدلا من الأرباح والخسائر. ويجب دائماً الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح في بيان الربح أو الخسارة لجميع أدوات حقوق الملكية بغض النظر عن تصنيفها.

لا يسمح للأرباح أو الخسائر المتراكمة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر بإعادة تدويرها إلى الربح أو الخسارة، حتى في حالة استبعاد أو إلغاء الاعتراف نهائيا باستثمار أداة حقوق الملكية. وعوضا عن ذلك، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر أو نسبة منها، والتي ترتبط باستثمار حقوق الملكية المستبعدة أو التي أُلغِيَ الاعتراف بها يجب تحويلها ضمن حقوق الملكية إلى الأرباح المدورة.

لا يسمح وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بقياس استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة بالتكلفة في حال لم تكن قيمتها العادلة قابلة للقياس بشكل موثوق. وتبعا لذلك، يتطلب المصرف المركزي من البنوك تعزيز إمكاناتها للوصول إلى معلومات القيمة العادلة لجميع استثماراتها في أدوات حقوق الملكية التي يغطيها نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. ويتطلب المصرف المركزي من البنوك الاعتراف فوراً بأي انخفاض في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية غير المدرجة، على أن يقوم البنك بالحصول على موافقة مسبقة من المصرف المركزي في حال تم تقييم القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية غير المدرجة بأكثر من قيمتها الدفترية (في تاريخ التقييم) بعد تزويد المصرف المركزي بتفاصيل المدخلات والأدلة والطرق المستخدمة للوصول إلى القيمة العادلة.

يتعين على البنوك الالتزام بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ *"القيم العادلة"* عند تحديد القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية، سواء المدرجة وغير المدرجة.

١-١-٤ صناديق الاستثمار

لا ينطبق على الكثير من الحصص في صناديق الاستثمار تعريف أدوات حقوق الملكية في مجمله وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ "العرض"، كما أن حصص صناديق الاستثمار لا تمثل أداة دين تقتصر تدفقاتها النقدية على أصل الدين والفائدة/العائد، وبالتالي ينبغي الرجوع إلى الفقرة ١-٣ "الأدوات المالية المشتقة" بالصفحة رقم (٨). وسوف يتعين في هذه الحالة قياس الحصص في صناديق الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، ويتم ذلك على أساس القيمة السوقية عندما تكون صناديق الاستثمار مدرجة في البورصة، أو على القيمة التي يمكن استردادها عند الخروج من الصندوق.

١-١-٥ أدوات الدين

إذا كان الأصل المالي أداة دين (أو لا يستوفي تعريف أداة حقوق الملكية في مجمله)، فإن على الإدارة مراعاة كل من الأمرين التاليين لتحديد التصنيف الخاص بالأصل:

- هدف نموذج الأعمال للبنك؛ و
- أن تمثل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل دفعات مقصورة على أصل الدين والفائدة/العائد. الفائدة هي المقابل النقدي للقيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان المرتبطة بأصل الدين القائم خلال فترة زمنية معينة. بينما العائد هو الربح الذي تحصل عليه البنوك الإسلامية مقابل منح الائتمان وعمليات التمويل لعملائها سواء في شكل مباشر أو صكوك.

واعتمادا على الاختبارين سالفي الذكر، فإن الأصل المالي يندرج ضمن فئة القياس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. وإذا لم يتجاوز الأصل المالي أيا من هذين الاختبارين، فيتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وحتى في حالة استيفاء هذين الاختبارين، فإن الإدارة لديها القدرة على تصنيف الأصل، عند الاعتراف الأولي به، بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان ذلك يعمل على تخفيض أو استبعاد أي حالات تتعلق بعدم التطابق في القياس أو الاعتراف ("عدم التطابق المحاسبي"). وهذا ما سيتم مناقشته بشكل أكبر في الفقرة ١-١-٨ "خيار التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة".

١-١-٥-١ نموذج أعمال أدوات الدين المحتفظ بها للتحصيل

يشير نموذج الاحتفاظ للتحصيل إلى الممارسة التي يعتزم البنك بموجبها استرداد استثماراته في أصل ما بتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. على سبيل المثال، ينطبق هذا النموذج عندما يقوم البنك بتقديم دين معين بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من ذلك الدين دون بيع الذمم المدينة، غير أن ممارسة بعض أنشطة البيع ضمن هذا النموذج لن تؤدي بالضرورة إلى تقويض الهدف من نموذج الاحتفاظ بالأصل للتحصيل.

تندرج أنماط الحسابات التالية عادة ضمن هذا النموذج للأعمال:

- ودائع لدى المصرف المركزي والبنوك المركزية وما في حكمها
- ودائع لدى البنوك
- تسهيلات مقدمة للبنوك والعملاء

يتم تطبيق محاسبة التكلفة المطفأة على الموجودات التي تقع ضمن هذا النموذج، بشرط أن تتكون التدفقات النقدية المرتبطة بالموجودات من الدفعات المقصورة على أصل الدين والفائدة/العائد. يمكن أن تندرج أدوات الدين الأخرى مثل أذون الخزانة والسندات والصكوك وشهادات الإيداع والأدوات المماثلة ضمن نماذج الأعمال الثلاثة، استنادا إلى أنشطة البنك. تتضمن العوامل التي يجب مراعاتها عند تقييم أنشطة المبيعات ضمن نموذج الاحتفاظ بالأصل للتحصيل التالي:

- تكرار وتوقيت وقيمة المبيعات في السابق؛
- سبب البيع؛ و
- التوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

أن معاملات البيع وحدها لا تحدد نموذج الأعمال، وبالتالي لا يجب الأخذ بها منفردة عن العوامل الأخرى. توفر المعلومات الخاصة بالمبيعات السابقة والتوقعات الخاصة بالمبيعات المستقبلية أدلة ثبوتية على هدف البنك من إدارة الموجودات المالية، وعلى وجه الخصوص، كيفية تحقيق التدفقات النقدية وإنشاء القيمة.

لا تتعارض أنشطة إدارة مخاطر الائتمان التي تهدف إلى تقليص الخسائر المحتملة نتيجة للتراجع الائتماني مع نموذج الاحتفاظ بالأصل برسم التحصيل. ويعتبر بيع أصل مالي لأنه لم يعد يلبي المعايير الائتمانية المبينة في السياسة الاستثمارية المعتمدة بالبنك مثالاً على عملية بيع حدثت نتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.

ويتطلب المصرف المركزي أن تقوم البنوك بوضع سياسات محاسبية لتحديد مستوى نشاط المبيعات الذي يمكن اعتباره غير متوافق مع غرض نموذج أعمال الاحتفاظ للتحصيل. وقد تستخدم البنوك في هذا السياق مبالغ مطلقة أو نسبة مئوية من المحفظة أو عدد من الأوراق المالية أو عدد المعاملات كمقاييس ذات صلة. ويتعين على البنوك إبلاغ سياستها فيما يتعلق بأنشطة المبيعات إلى المصرف المركزي قبل أن يقوم البنك بتطبيقها.

في جميع الأحوال، يتطلب المصرف المركزي من البنوك تقديم تقارير ربع سنوية بعمليات البيع للأدوات المالية المبوبة بموجب نموذج الاحتفاظ للتحصيل. ويجب على البنك الحصول على عدم ممانعة المصرف المركزي قبل إتمام صفقات البيع التي تصل بإجمالي عمليات البيع للإثنى عشر شهر السابقة لما يزيد عن ٥%من الأرصدة المبوبة بموجب نموذج الاحتفاظ للتحصيل.

١-١-٥-٢ نموذج أعمال الاحتفاظ للتحصيل والبيع

بموجب هذا النموذج، يتم الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية وفقاً الشروط التعاقدية للموجودات، كما يجوز أيضا بيعها. فعلى سبيل المثال، ينطبق هذا النموذج على محفظة السيولة للبنك، حيث يمكن له تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المرتبطة بأصل معين كما يجوز له بيع أصل معين بهدف تلبية احتياجات السيولة للبنوك.

يتم تطبيق محاسبة القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر على الموجودات المندرجة ضمن هذا النموذج، بشرط أن تتكون التدفقات النقدية المرتبطة بالموجودات من الدفعات المقصورة على أصل الدين والفائدة/العائد. يرجى الرجوع إلى الفقرة ١-٣ "الأدوات المالية المشتقة" بالصفحة رقم (٨).

لاحقاً لتاريخ الاعتراف الأولي، يتم قياس الموجودات في هذه الفئة بالقيمة العادلة مع تسجيل حركات القيمة العادلة في بنود الدخل الشامل الأخر، باستثناء الاعتراف في بيان الأرباح والخسائر بخسائر الانخفاض في القيمة وردها، وإيرادات الفوائد/العائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية. عند إلغاء الاعتراف بالأصل، يعاد تدوير الربح أو الخسارة التراكمية من بنود الدخل الشامل الأخر إلى بيان الربح أو الخسارة.

يحتسب الانخفاض في قيمة الموجودات المحتفظ بها في هذا النموذج للأعمال باستخدام النموذج الموضح بالقسم ٢ " القسم (٢): الخسائر الائتمانية المتوقعة" من هذه التعليمات، أي سيتعين على البنوك تقييم جودة الائتمان للموجودات المحتفظ بها ضمن هذا النموذج للأعمال بعد الاعتراف الأولي بها لتقييم ما إذا حدث تراجع جوهري في الجودة الائتمانية عند تحديد ما إذا كان الأمر يحتاج لتسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهرا أو لكامل العمر. يعرض القسم ٢ " القسم (٢): الخسائر الائتمانية المتوقعة" من هذه التعليمات المزيد من التفاصيل عن كيفية تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة.

١-١-٥-٣ نموذج أعمال المتاجرة

وفي حال لم تندرج أي من الموجودات ضمن نموذج أعمال الاحتفاظ للتحصيل أو نموذج أعمال الاحتفاظ للتحصيل والبيع، فإنها سوف تندرج ضمن نموذج المتاجرة، بشرط أن تكون مدرجة بالبورصة، حيث يتم قياسها "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة". تقاس الموجودات المالية في هذه الفئة بالقيمة العادلة مع تسجيل جميع حركات القيمة العادلة في حساب الربح والخسارة.

يشمل هذا بشكل عام الموجودات المحتفظ بها لجني أرباح على المدى القصير. بالنسبة للموجودات المحتفظ بها في هذا النموذج، لا يعتبر تقييم خصائص التدفقات النقدية ضروريا، لأن الأصل سوف يتم تسجيله بالقيمة العادلة. يتعين على البنوك الالتزام بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ عند تحديد القيمة العادلة للأصل.

١-١-٦ المستوى الذي ينطبق فيه تقييم نموذج الأعمال

تمارس البنوك في العادة أنشطة مالية معقدة وتستخدم أكثر من نموذج واحد في إدارة أدواتها المالية. على سبيل المثال، يمكن أن يكون لدى أحد البنوك محفظة استثمارات معينة يديرها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية ومحفظة استثمارية أخرى يديرها للبيع من أجل تحقيق تغيرات في القيمة العادلة.

قد يكون من الملائم في بعض الأحيان تقسيم محفظة معينة من الموجودات المالية إلى محافظ فرعية بحيث تعكس كيفية قيام البنك بإدارة تلك الموجودات المالية. على سبيل المثال، يمكن أن ينطبق ذلك إذا كان أحد البنوك يستثمر في أدوات الدين للشركات ويدير بعض أدوات الدين بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ويدير محافظ أخرى بغرض بيعها لتلبية احتياجات السيولة. وواقع الأمر أن بإمكان أي بنك أن يكون لديه موجودات مماثلة محتفظ بها في كل من نماذج الأعمال الثلاثة.

يتطلب المصرف المركزي من البنوك أن تقوم بتطبيق اختبار نموذج الأعمال على مستوى يتوافق مع الإدارة العملية لموجوداتها.

١-١-٧ التدفقات النقدية التعاقدية لـ 'دفعات مقصورة على أصل الدين والفائدة/العائد'

يجب أن تمثل التدفقات النقدية المتعلقة بالموجودات دفعات مقصورة على أصل الدين والفائدة/العائد بالنسبة للموجودات المحتفظ بها وفقا لنموذج الأعمال للتحصيل أو للتحصيل والبيع، لتحقيق محاسبة التكلفة المطفأة أوالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

الخصائص التعاقدية التي تتضمن التعرض للتذبذب في التدفقات النقدية غير المتوافقة مع ترتيبات الإقراض الأساسية، مثل التغيرات في أسعار السلع الأولية أو حقوق الملكية، لا تؤدي لنشوء تدفقات نقدية لدفعات مقصورة على أصل الدين والفائدة/العائد. على سبيل المثال، السندات القابلة للتحويل وقروض المشاركة في الربح وحصص صناديق الاستثمار التي لا ينطبق عليها تعريف أدوات حقوق الملكية ولا تلبي شرط الدفعات المقصورة على أصل الدين والفائدة/العائد.

إن تطبيق اختبار خصائص التدفقات النقدية معقد بطبيعته ويعتمد على الشروط التعاقدية للموجودات (أو محافظ الموجودات). يتطلب المصرف المركزي من البنوك استخدام التوجيهات الواردة أعلاه للحكم على ما إذا كانت التدفقات النقدية تمثل دفعات مقصورة على أصل الدين والفائدة/العائد. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على البنوك تقديم معلومات للمصرف المركزي، عن أي رأي حُكمي جوهري يتم استخدامه عند تقييم خصائص الدفعات المقصورة على أصل الدين والفائدة/العائد للأنواع المختلفة من خصائص التدفق النقدي.

١-١-٨ خيار التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يعرض المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ نموذج قياس مختلط يتم بموجبه قياس بعض الأدوات المالية بالقيمة العادلة وبعض منها بالتكلفة المطفأة، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في الربح أو الخسارة ويتم تسجيل البعض الأخر في بنود الدخل الشامل الأخر. وهذه التركيبة من متطلبات القياس والاعتراف يمكن أن ينتج عنها عدم توافق (أحيانا يشار إليه باعتباره "عدم تطابق محاسبي") بين محاسبة أصل ما (أو مجموعة من الموجودات) والتزام ما (أو مجموعة من المطلوبات). ويحدث عدم التطابق المحاسبي عندما يتم التعامل مع الموجودات والمطلوبات المرتبطة اقتصاديا (أي: تتشارك في مخاطرة ما) بشكل غير متوافق. وهذا يمكن أن يحدث في حال تم تصنيف أصل مالي، في ظل غياب خيار القيمة العادلة، ضمن القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخر (مع الاعتراف بمعظم التغيرات في القيمة العادلة مباشرة في بنود الدخل الشامل الأخر)، في حين يتم قياس الالتزام ذي العلاقة بالتكلفة المطفأة (مع عدم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة). وفي مثل هذه الحالات، قد يخلص البنك إلى أن بياناته المالية سوف توفر معلومات أكثر منطقية إذا تم تصنيف كل من الأصل والالتزام بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

من المحتمل للموجودات التي سيتم محاسبتها وفقا للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخر، أن يتم تعيينها ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. وهذا الخيار لا يكون متاحاً إلا عند بداية الاعتراف ويكون غير قابل للتراجع فيه بعد ذلك، وبشرط أن تصنيف الأصل بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة سيؤدي لتقليص أو التخلص من عدم التوافق عند القياس أو الاعتراف ("عدم التطابق المحاسبي").

وللأغراض العملية، يتعين على البنوك عدم الدخول في جميع الموجودات والمطلوبات التي ينشأ عنها عدم تطابق عند القياس أو الاعتراف في نفس الوقت تحديدا. ويسمح بالتأخير بشكل معقول بين اقتناء الموجودات وإصدار الالتزامات شريطة أن يتم تصنيف كل معاملة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي، وفي ذلك الوقت يتوقع حدوث أي معاملات متبقية.

يتعين تقييم "التأخير بشكل معقول" على أساس كل حالة على حدة، بناء على مدى ما هو معقول وفقا للظروف المحيطة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون فترة "التأخير بشكل معقول" قصيرة إلى حد ما في حالة قيد الأداة المالية المشتقة لتسوية بعض المخاطر الخاصة بأصل ما. ويمكن تبرير فترة أطول إذا كان التأخير ناشئا عن الحاجة إلى جمع محفظة من الموجودات المماثلة وترتيب تمويلها. ومع ذلك، فإن الموجودات والمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يجب أن يتم محاسبتها على هذا الأساس من تاريخ الاعتراف الأولي بها (وليس فقط من وقت الدخول في أي مراكز متقابلة).

ويتعين على البنك إخطار المصرف المركزي بأي خطط لممارسة خيار تعيين الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لتقليص أو التخلص من عدم التوافق عند القياس أو الاعتراف قبل تنفيذ هذا الخيار.

١-١-٨-١ إعادة التصنيف

لا يتوقع لنماذج الأعمال أن يحدث بها تغييرات متكررة ينتج عنها تغييرات في التصنيف المحاسبي للأدوات المالية. إن إعادة تصنيف الموجودات بين مختلف الفئات المحاسبية لا يُسمح به إلا عند حدوث تغير في نموذج الأعمال لإدارة الأصل المالي. ويتوقع المصرف المركزي أن تكون تلك التغيرات غير متكررة ومن غير المتوقع حدوث حركة متكررة للموجودات بين الفئات المحاسبية.

تتولى الإدارة التنفيذية بموافقة مجلس الإدارة للبنك تحديد التغير في نموذج الأعمال نتيجة للتغيرات الخارجية أو الداخلية والتي يجب أن تكون هامة لعمليات البنك وأن تكون واضحة للأطراف الخارجية. يتطلب المصرف المركزي من البنوك قبل تطبيق تلك التغيرات في التصنيف أن تضع السياسات وإجراءات وعمليات الرقابة ذات الصلة لضمان تقييم أي تغييرات في نموذج الأعمال والتي تؤدي لتصنيف محاسبي مختلف وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ المبينة في هذه التعليمات. في جميع الأحوال، لا يمكن إعادة تصنيف أدوات حقوق الملكية بعد الاعتراف الأولي.

يجب احتساب عمليات إعادة التصنيف بأثر مستقبلي اعتباراً من تاريخ إعادة التصنيف دون تعديل أي أرباح أو خسائر مدرجة في فترات سابقة. ويوضح الجدول التالي سيناريوهات إعادة التصنيف المختلفة وتبعاتها المحاسبية:

الفئة الأصلية	الفئة الجديدة	التأثير المحاسبي
التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	يتم قياس القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف. يجب الاعتراف بالتغير عن القيمة الدفترية ضمن الربح أو الخسارة.
القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	التكلفة المطفأة	تصبح القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف هي قيمتها الدفترية الإجمالية الجديدة. ويتم تحديد معدل الفائدة/العائد الفعلي على أساس القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف.
التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخر	يتم قياس القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف. يجب الاعتراف بالفرق عن التكلفة المطفأة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر. لا يتم تعديل معدل الفائدة/العائد الفعلي المحدد عند الاعتراف الأولي نتيجة لإعادة التصنيف.
القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخر	التكلفة المطفأة	القيمة الدفترية الجديدة هي القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف بعد خصم أي أرباح أو إضافة أي خسائر متراكمة في بنود الدخل الشامل الأخر، بمعنى أنه يتم قياس الأداة في تاريخ إعادة التصنيف كما لو كانت تتبع هذا التصنيف منذ الاعتراف الأولي. لا يتم تعديل معدل الفائدة/العائد الفعلي المحدد عند الاعتراف الأولي نتيجة لإعادة التصنيف.
القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخر	تصبح القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف هي قيمتها الدفترية الإجمالية الجديدة. يتم تحديد معدل الفائدة/العائد الفعلي على أساس القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف.
القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخر	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	تصبح القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف هي قيمتها الدفترية الجديدة. يعاد تصنيف الربح أو الخسارة التراكمية في بنود الدخل الشامل الأخر إلى الربح أو الخسارة في تاريخ إعادة التصنيف.

قبل تنفيذ أي تغييرات لتصنيف أي موجودات مالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، يجب الحصول على عدم ممانعة المصرف المركزي بعد تقديم البنوك للمعلومات التالية:

- التصنيف السابق؛
- ظروف التغير في نموذج الأعمال؛
- المدة التي ظل فيها في فئة التصنيف السابقة؛
- التصنيف الجديد؛
- وصف التبعات المحاسبية؛
- اعتماد مجلس الإدارة؛ و
- التأثير على البيانات المالية والنسب والمتطلبات الإشرافية.

١-٢ المطلوبات المالية

١-٢-١ الاعتراف الأولي

تمشيا مع الممارسات الحالية، يتم الاعتراف الأولي بجميع المطلوبات المالية وفقا لهذه التعليمات بالقيمة العادلة، ناقصا تكاليف المعاملة (في حالة الالتزام المالي غير المسجل بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) المرتبطة مباشرة بإصدار الالتزام المالي. يتم قياس القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ الساري المفعول منذ ١ يناير ٢٠١٣. يتعين على البنوك الرجوع إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ للاطلاع على توجيهات قياس القيمة العادلة ذات العلاقة.

١-٢-٢ التصنيف والقياس

يبقى تصنيف وقياس المطلوبات المالية دون تغيير وفقا لما ورد في متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ باستثناء التغير في معاملة أرباح وخسائر الائتمان الخاصة بالبنك والتي تنشأ في حال قيام البنك باختيار قياس التزام ما بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسائر. ولايزال هناك فئتان لقياس المطلوبات المالية: بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المطفأة.

يتم قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستثناء:

المطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والمشتقات المالية.
المطلوبات المالية التي يختار البنك تطبيق خيار القياس بالقيمة العادلة عليها. وينحصر استخدام خيار القيمة العادلة في الحالات التالية:
- اختيار القيمة العادلة سوف يعمل على تقليص أو التخلص من عدم التطابق المحاسبي؛ أو
- الأداة المالية المركبة التي لم يتم فصل المشتقات الضمنية منها.

عندما يختار البنك قياس الالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام خيار القيمة العادلة، يتم عرض التغيرات في القيمة العادلة لهذا الالتزام المرتبطة بالتغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة به ("أرباح وخسائر الائتمان الخاصة به") بشكل منفصل في بنود الدخل الشامل الأخر ولا يعاد تدويرها إلى الربح أو الخسارة، ولا حتى عند إلغاء الاعتراف بالالتزام وسداد المبالغ. وعوضا عن ذلك، يتعين إعادة تصنيف أرباح وخسائر الائتمان الخاصة بالالتزام إلى الأرباح المدورة ضمن حقوق الملكية عند إلغاء الاعتراف بالالتزام ذي العلاقة.

بالنسبة للمطلوبات المالية التي يجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (تمييزا لها عن تلك التي يختار البنك قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) فيستمر الاعتراف بجميع حركات القيمة العادلة الخاصة بها، بما في ذلك تلك المرتبطة بالتغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام، في الربح أو الخسارة. وهذا يشمل جميع المشتقات أو المطلوبات الخاصة بالبنك والتي تصنف على أنها "محتفظ بها للمتاجرة".

في جميع الحالات التي سيترتب عليها قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة، يتعين على البنك الحصول على عدم ممانعة المصرف المركزي مسبقاً.

١-٣ الأدوات المالية المشتقة

يتعين تسجيل الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة مع تسجيل الحركات في القيمة العادلة في الربح والخسارة، ما لم يتم تصنيف الأداة المالية المشتقة ضمن علاقة تحوط وتطبيق محاسبة التحوط. وفي حال تم تصنيف الأداة المالية المشتقة ضمن علاقة تحوط، فإن قواعد محاسبة التحوط الواردة بالفقرة ١-٤ "قواعد محاسبة التحوط" يتم تطبيقها لتحديد المحاسبة الواجب العمل بها.

يضاف إلى ذلك أن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ يستبعد شرط فصل المشتقات المالية الضمنية من العقود المضيفة، كما هو مبين لاحقاً. وهذا يعني أن التدفقات النقدية المرتبطة بالمشتقات الضمنية (بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩) تعتبر حاليا جزءا من تقييم خصائص التدفقات النقدية وذلك لتقييم ما إذا كانت تمثل الدفعات المقصورة على أصل الدين والفائدة/العائد. واستنادا إلى أهمية شروط المشتقات الضمنية، فإن هذا التغيير من المحتمل أن ينتج عنه تغييرا في تصنيف العقود المضيفة الخاصة مقارنة بالمحاسبة التي كان من الممكن تحقيقها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.

١-٣-١ المشتقات الضمنية

يستبعد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الشرط الوارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ المرتبط بفصل الأداة المالية المشتقة الضمنية من العقد المضيف للأصل. ومع ذلك، يتعين على البنوك فصل المشتقات المالية الضمنية في المطلوبات المالية في حال عدم ارتباطها بشكل وثيق بالعقد المضيف. ويستمر قياس المشتقات المالية المنفصلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ويتعين قياس الالتزام الأساسي المتبقي للدين بالتكلفة المطفأة. وتبعا لذلك، يتعين على البنوك اعتبار التدفقات النقدية المرتبطة بالأداة المالية المشتقة الضمنية بأنها مدرجة في العقد المضيف لموجودات الدين كجزء من خصائص التدفقات النقدية لتقييم ما إذا كانت تمثل الدفعات المقصورة على أصل الدين والفائدة/العائد.

١-٤ قواعد محاسبة التحوط

لا يهدف هذا القسم إلى توفير توجيهات تفصيلية عن الكيفية التي يتعين على البنوك من خلالها تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ فيما يتعلق بمحاسبة التحوط. وبدلا من ذلك، يسلط هذا القسم الضوء على التغييرات الرئيسية التي أدخلها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والتي تؤثر على محاسبة المشتقات المالية.

يوفر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ إطار عمل جديد لمحاسبة التحوط، والذي يعمل على تعزيز فوائد القرارات المتعلقة بالبيانات المالية من خلال توفيق محاسبة التحوط بشكل أفضل مع أنشطة إدارة المخاطر للبنك. ينطبق نموذج محاسبة التحوط بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على جميع أنواع التحوط باستثناء تحوطات القيمة العادلة مقابل التعرض لمعدل الفائدة/العائد الخاصة بمحفظة الموجودات والمطلوبات المالية (التي يشار إليها عادة باعتبارها "التحوطات الكلية للقيمة العادلة"). وتم إدخال هذا الاستثناء حيث أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يعمل حاليا على وضع إطار عمل لمحاسبة التحوط الكلي.

وفي هذه الأثناء، وريثما يتم الانتهاء من مشروع محاسبة التحوط الكلي، يتعين على البنوك الاستمرار في تطبيق المتطلبات الواردة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ فيما يخص التحوطات الكلية للقيمة العادلة.

٢ القسم (٢): الخسائر الائتمانية المتوقعة

٢-١ نظرة عامة

عند تطبيق هذه التعليمات، يتعين على البنوك تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قدمها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ للاعتراف بخسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية. يجب تطبيق هذا النموذج على:

- التسهيلات الائتمانية والاستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة؛
- الاستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخر؛
- جميع ارتباطات الائتمان التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛
- عقود الكفالات المالية التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والتي لا يتم تسجيلها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛
- الذمم المدينة لعقود الإيجار والتي تندرج ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧، "عقود الإيجارات"، والذمم المدينة التجارية؛ و
- جميع منتجات التمويل الإسلامي التي لها طابع أدوات الدين.

ويستثنى من تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة أى تعرضات إئتمانية لحكومة قطر متمثلة في وزارة المالية ومصرف قطر المركزى.

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ منهجا ذا "ثلاث مراحل" للاعتراف بالانخفاض في قيمة الائتمان والذي يعتمد على التغيرات الملحوظة في جودة ائتمان الموجودات المالية منذ الاعتراف الأولي بها. وتنتقل الموجودات بين هذه المراحل الثلاثة وفقاً للتغيرات في الجودة الائتمانية وتحدد هذه المراحل مستوى الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة. هناك إفصاحات تفصيلية مطلوبة تتضمن تحليل الحركة بين المبالغ الافتتاحية والمبالغ الختامية لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، وكذلك الافتراضات والمدخلات.

منهجية "المراحل الثلاث" ("النموذج العام") للاعتراف بانخفاض قيمة *الائتمان* الذي يعتمد على التغيرات في الجودة الائتمانيّة منذ الاعتراف الأولي.

المرحلة ١ تتضمن الموجودات المالية عند بداية الاعتراف بها والتي لم تتعرض لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة في تاريخ التقرير المالي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهرا ويكون حساب إيرادات الفائدة/العائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (أي دون خصم مخصص الائتمان). وتعد الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من أحداث عدم الانتظام المحتملة في غضون ١٢ شهرا بعد تاريخ التقرير. ولا تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهرا العجز النقدي المتوقع على مدار فترة ١٢ شهرا وإنما تمثل الخسارة الائتمانية بكاملها على الأصل مرجحة باحتمال حدوث عدم انتظام (PD) في فترة ١٢ شهرا التالية.

المرحلة ٢ تتضمن الموجودات المالية التي تعرضت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر الدين، ولكن يستمر حساب إيرادات الفائدة/العائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصل. وتعد الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع أحداث عدم الانتظام المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وتعد الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتوسط المرجح للخسائر الائتمانية ويكون عامل الترجيح هو احتمالية عدم الانتظام (PD) لكامل العمر.

المرحلة ٣ وتتضمن الموجودات المالية التي يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها في تاريخ التقرير المالي وفقا للمؤشرات المحددة في تعليمات المصرف المركزي. وبالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر، ومعالجتها مع الفوائد المحتسبة عليها وفقا لتعليمات المصرف المركزي الواردة في كتاب تعليمات البنوك حتى سبتمبر ٢٠١٣. عند نقل الموجودات المالية من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٣، يجب ألا تقل نسبة المخصصات المكونة لتلك الموجودات عن نسبة المخصص المكون قبل النقل.

ووفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، يجب أن تقوم الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ازدادت بشكل كبير، بدراسة جميع المعلومات المعقولة والداعمة المتوفرة، وذلك بهدف مقارنة مخاطر عدم الانتظام في السداد في تاريخ التقرير المالي مع مخاطر عدم الانتظام في السداد عند الاعتراف الأولي بالأداة المالية.

ومن المتوقع أن ينتج عن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ مخصصات أعلى فيما يتعلق بتعليمات المصرف المركزي الحالية ونموذج الخسارة المتكبدة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. وأحد المسببات الرئيسية لتلك الزيادة تتمثل في أن الديون والمراكز الائتمانية سوف تتطلب مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهراً لجميع الموجودات في تاريخ أول تقرير مالي تالي للاعتراف الأولي والذي ينتج عنه ارتفاع مستوى المخصصات. ويضاف إلى ذلك، عند انتقال الديون إلى المرحلة ٢، يتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر. ويعد هذا أيضا تغييراً جوهرياً لأنه في مرحلة مماثلة بموجب المعيار الحاسبي الدولي رقم ٣٩ لا تعتبر الموجودات المنتظمة عادة منخفضة القيمة وبالتالي لا يتم تسجيل مخصص لها وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.

يتطلب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الجديد قدراً كبيراً من البيانات بغرض تقدير الخسائر المتوقعة. إضافة إلى ذلك، يتعين على البنوك وضع أراء حكمية حول بعض المجالات المحاسبية المعقدة وغيرها من الآراء الحكمية المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تؤثر على مستويات المخصصات بشكل جوهري.

تركز الأقسام التالية بهذه التعليمات على العوامل الرئيسية التي يتعين على البنوك مراعاتها عند الإعداد لتطبيق التعليمات الجديدة وتعليمات المصرف المركزي حول المجالات المحاسبية التي تستخدم الرأي الحكمي وإطار النماذج الذي ينبغي أن تستخدمه البنوك لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

٢-٢ متطلبات المصرف المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية وتحديد المخصصات

تعتبر التعليمات الواردة في هذا القسم تكميلية لتعليمات المصرف المركزي الواردة بالصفحات ١٧٠-١٨١ من كتاب تعليمات البنوك حتى سبتمبر ٢٠١٣ التي تحدد ضوابط تصنيف حسابات الائتمان وتحديد المخصصات عليها ويراعى عند تطبيقها ما يلي:

- حسابات الائتمان المنتظمة: تطبق عليها التعليمات الخاصة بالمرحلتين الأولى والثانية في هذا القسم بدلاً من التعليمات الواردة بالفقرة ب/١ بالصفحات (١٧١، ١٧٢) من كتاب تعليمات البنوك حتى سبتمبر ٢٠١٣.
- حسابات الائتمان غير المنتظمة: تستمر البنوك في تطبيق التعليمات الواردة في تعليمات البنوك حتى سبتمبر ٢٠١٣ وكل ما يتعلق بها من مخصصات ومعالجات وإبلاغات.

٢-٢-١ الاعتبارات الرئيسية

يوضح هذا القسم بعض المجالات الرئيسية التي ستتأثر بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وتعليمات المصرف المركزي حول كيفية تعامل البنوك مع هذا الأثر. تعتبر المجالات التالية ذات تأثير رئيسي:

٢-٢-١-١ مستويات المخصص

سوف يتغير التأثير الدقيق للزيادة المطلقة في مستويات المخصص بفعل عدد من العوامل بما في ذلك الجودة الائتمانية للموجودات المحتفظ بها ومستويات الانخفاض في القيمة المعترف بها فعليا من قبل البنك. يتطلب المصرف المركزي من البنوك تحديد مقدار تأثير المخصص وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على مراكز المخاطر الائتمانية وتقييم التأثير على المركز والأداء المالي. من المؤكد في جميع الظروف أن يزيد حجم المخصصات نتيجة لتطبيق متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بالمقارنة بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. وتبعا لذلك، فإن المصرف المركزي يتطلب من البنوك عند ممارسة الإدارة للآراء الحكمية في تطبيق متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، أن تتسم بالحذر وعدم إصدار أي أراء حكمية يحتمل معها تقليل مستويات الانخفاض في القيمة.

٢-٢-١-٢ متطلبات البيانات

يتعين على البنوك إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والمتوافقة مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، بهدف التمكين من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. وبهدف تطبيق هذه التعليمات، يتوجب على البنوك جمع بيانات تاريخية وتطوير قدراتها على تكوين رؤية مستقبلية في أنظمة وأساليب إدارة المخاطر الائتمانية المتبعة لديها.

على سبيل المثال، من أجل الحكم على تراجع الجودة الائتمانية بشكل جوهري، يتعين على البنوك استخدام احتمالية عدم الانتظام لكامل العمر باعتبارها قياسا مناسبا (راجع ٢-٤-١ "قياس التراجع الجوهري"، بالصفحة رقم ١٩). وهذا يعنى من الناحية العملية أن معلومات احتمالية عدم الانتظام مطلوبة على أساس سنوي عند إنشاء الدين وعند تاريخ تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ (وبصفة مستمرة عند تاريخ كل تقييم بعد ذلك). وهذا يقتضي من البنوك تطوير قدراتها لتحديد احتمالات عدم الانتظام برؤية مستقبلية لكل عام على حدة من عمر التعرض الائتماني. ويضاف إلى ذلك أنه لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة فإنه يتعين تعديل احتمالية عدم الانتظام برؤية مستقبلية لفترة ١٢ شهرا ولكامل العمر وفقا لتأثير عوامل الاقتصاد الكلي التي لها تأثير على احتمالية عدم الانتظام. وهذا يعني أن البنوك بحاجة إلى جمع بيانات عن عوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر على حالات معينة من التعرض وحساب الحساسية لاحتمالات عدم الانتظام فيما يتعلق بتلك العوامل، التي تحتاج لأساليب متقدمة لوضع النماذج والبيانات ذات العلاقة.

يدرك المصرف المركزي أن هذا المجال يخضع للآراء الحكمية وأنه من المرجح أن يختلف تقييم أحد البنوك لهذه العوامل عن بنك آخر. وبهدف التحقق من توافق واتساق عوامل الاقتصاد الكلي المستخدمة في إنشاء نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، قد يطلب المصرف المركزي من البنوك وفقاً لتقديره الأخذ في الاعتبار التأثير المحتمل لبعض المؤشرات والعوامل الاقتصادية بشكل محدد من وقت لآخر.

إضافة إلى ذلك، سوف يتوجب على البنوك وضع أو تحسين نماذجها الحالية بخصوص "الخسارة بافتراض عدم الانتظام" و"التعرضات عند عدم الانتظام" بناء على افتراضات ذات رؤية مستقبلية. وتستند هذه الجهود كلها إلى مدى توفر البيانات وجمعها. يتطلب المصرف المركزي من البنوك وضع أولويات لجمع البيانات في خططها الشاملة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية الدولي رقم ٩.

٢-٢-١-٣ النظم والموارد

من المرجح أن يؤدي الالتزام بالمتطلبات الجديدة إلى الاستثمار في أنظمة جديدة، منها على سبيل المثال تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة واحتمالية عدم الانتظام المتوافقة مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. إضافة إلى ذلك، سوف يتعين على البنوك بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ أن تقوم بتدريب وتحسين مهارات مسئولي المخاطر الائتمانية والإدارة المالية فيما يتعلق بتأثير معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ على أعمالهم والتأكد من فهمهم الكامل للمتطلبات بحيث يتمكنون من تطبيقها لأغراض التحول المبدئي وعلى أساس مستمر بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩.

٢-٢-١-٤ التوافق مع إدارة المخاطر

وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، فإن المعلومات المستخلصة في أقسام دائرة مخاطر الائتمان سوف تغذي تقدير مستويات انخفاض القيمة المعترف بها وتؤثر مباشرة عليها. فعلى سبيل المثال، سوف تؤثر بشكل مباشر معلومات احتمالية عدم الانتظام المستخلصة على القرارات الخاصة بتحديد التصنيف الصحيح للتعرض في مراحل رصد المخصصات العديدة وحساب الخسائر المتوقعة. وتمشيا مع نفس المبادئ، فإن الأحكام التي تصدرها إدارات إعداد التقارير، مثل العوامل التي تشكل التراجع أو الحدود الجوهرية التي يجب تلبيتها لتحقيق التحول التراجعي (راجع الفقرة ٢-٤-٢ "الترقي بين المراحل"، بالصفحة رقم ١٩) سوف تؤثر على البيانات التي يتعين على فرق مخاطر البيانات جمعها للمساعدة في اتخاذ القرار والاعتراف بالخسائر المتوقعة من قبل أقسام دائرة المالية.

وبناء على ذلك، يتوقع المصرف المركزي أن تقوم البنوك بمراجعة التجاوب بين إدارات مخاطر الائتمان والتقارير المالية والعمل على توافق العمليات والسياسات والإجراءات للتحقق من التنسيق بين الإدارتين وتنظيم منهجية العمل لتحقيق التحول بشكل ناجح واستمرارية إعداد التقارير بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ بعد ١ يناير ٢٠١٨.

٢-٢-١-٥ السياسات والممارسات المحاسبية

سوف يكون للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ أثر واضح على السياسات والعمليات والإجراءات المحاسبية لأن السياسات الحالية يتعين استبدالها بسياسات متوافقة مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. ويعد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ معيارا يستند إلى مبدأ ويتضمن عددا من المجالات، التي تتضمن ممارسة الآراء الحكمية. ويعرض المصرف المركزي بعض مجالات الرأي الحكمي المحاسبية الرئيسية التي يتعين على البنوك استخدامها في تطوير منهجها في تطبيق التعليمات الجديدة (راجع ٢-٢-١ الاعتبارات الرئيسية، بالصفحة رقم ١١). ومع ذلك، يتطلب المصرف المركزي ألا يقتصر تقييم البنوك على مجالات الأحكام الرئيسية الموضحة بهذه التعليمات وعليهم تقييم جميع المجالات الأخرى التي تتطلب فيها أراء حكمية إدارية وتوثيق أحكامهم ووضع أسباب التوصل إلى قرارات معينة ومراجعتها من قبل مراقبي الحسابات واعتمادها من قبل المستوى الإداري المناسب في البنك.

يتطلب مصرف قطر المركزي أن تقوم البنوك بوضع أدلة جديدة للسياسات والإجراءات المحاسبية أو تحديثها بحيث يستطيع الموظفون أن يستخدموا تلك الأدلة كمواد مرجعية عند إعداد التقارير بموجب المتطلبات الجديدة.

٢-٣ نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن منهجية معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وتقييم تراجع مخاطر الائتمان تعتبر معقدة وذات مطالب كثيرة بطبيعتها. يستعرض هذا القسم المنهجية التي يتطلب المصرف المركزي أن تستخدمها البنوك لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والخطوات التي يجب اتباعها في ذلك. لا يتم تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة مع حكومة قطر.

٢-٣-١ تحديد مجموعات البيانات في كل مرحلة

كما هو مبين سابقاً فإن متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ تخضع لمرحلة وضع المخصصات التي يتم خلالها تصنيف أي تعرض ائتماني بعينه. وبالتالي فإن الخطوة الأولى لاحتساب أي خسائر ائتمانية متوقعة هي تحديد فئات بيانات الديون في كل من المراحل الثلاث، مع مراعاة المعلومات المطلوبة لإجراء هذا التقييم. ويمكن تلخيص هذه العمليات بيانياً على النحو التالي: تتمثل الخطوة الأولى في تحديد ما إذا كان أي تعرض يلبي تعريف الموجودات ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة. ومن الأهمية بمكان تمييز هذه الموجودات لأن هذه التعرضات الائتمانية سوف يتم تصنيفها في المرحلة ١ وسوف تظل دوما في هذه المرحلة ما لم يحدث تغيير جوهري يستدعي نقلها إلى المرحلة ٢.

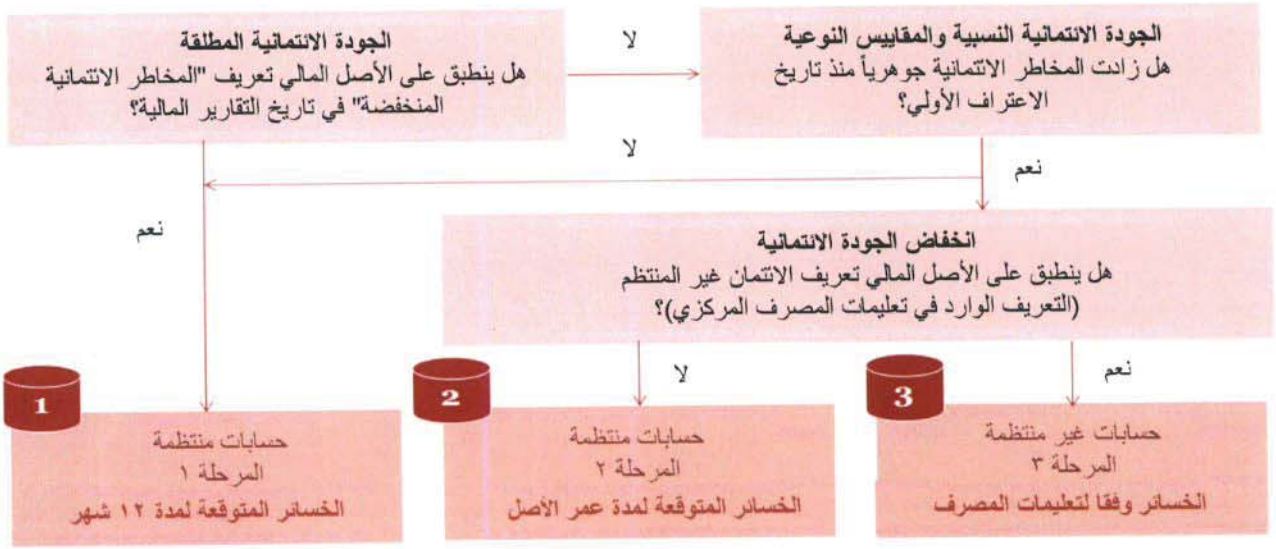

يتعين على البنوك أن تقوم بوضع سياسات لتحديد الموجودات التي يمكن اعتبارها "ذات مخاطر ائتمانية منخفضة" وفقاً للتوجيهات والمتطلبات الواردة في معيار التقارير المالية رقم ٩. ومن جهة أخرى، يتعين مراعاة متطلبات المصرف المركزي الواردة في الفقرة ٢-٤-٤ " الموجودات ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة" بالصفحة رقم (٢٠) باعتبارها الحد الأدنى للمعدلات القياسية.

٢-٣-٢ تراجع الجودة الائتمانية للأصل بعد الاعتراف الأولي

تنص متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على أن جميع التعرضات (باستثناء تلك التي تتضمن توقعاً صريحاً بتراجع الجودة الائتمانية) سوف تصنف في المرحلة ١. وبعد الاعتراف الأولي، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ أن تقوم البنوك بإجراء تقييم نسبي لتراجع الجودة الائتمانية، أي: تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان قد تراجعت مقارنة بتقييم الجودة الائتمانية عند الاعتراف الأولي بالتعرضات الائتمانية.

وفي الفقرة ٢-٤-١ "قياس التراجع الجوهري"، بالصفحة رقم (١٩)، تم عرض متطلبات المصرف المركزي بخصوص التدابير التي سوف تستخدمها البنوك لإجراء هذا التحديد والمناهج المسموح بها لتحديد أي تراجع جوهري. ويتعين على البنوك الالتزام بهذه التدابير وإعداد تقرير عن الآراء الحكمية وقرارتها الرئيسية إلى المصرف المركزي.

تدرج ضمن المرحلة ٢ الموجودات المالية التي يتضح وجود تراجع جوهري في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف الأولي دون وجود أدلة موضوعية على انخفاض قيمتها ويكون مطلوباً تحديد الخسارة المتوقعة لكامل العمر لها.

٢-٣-٣ الأصل غير المنتظم

تُدرج ضمن المرحلة ٣ الموجودات المالية التي يتضح وجود أدلة موضوعية على أنها أصبحت ديون غير منتظمة ويكون مطلوباً أيضا تحديد مخصص الخسارة المتوقعة لكامل العمر لها وفقاً لتعليمات المصرف المركزي.

٢-٣-٤ تحسن تبويب الموجودات بين المراحل

تعترف متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ باحتمال أن ترتقي الموجودات أيضا من مرحلة مخاطر ائتمانية أعلى إلى مرحلة مخاطر ائتمانية أدنى. إلا أنه لا يمكن تحقيق الترقي إلا إذا كان هناك دليلاً على تحسن الجودة الائتمانية للموجودات. تعرض الفقرة ٢-٤-٢ "الترقي بين المراحل"، بالصحفة رقم (١٩)، متطلبات المصرف المركزي حول كيفية تحديد ذلك التحول والمتطلبات التي يتوقع المصرف المركزي من البنوك تنفيذها في هذا الصدد.

٢-٣-٥ تعهدات منح الائتمان والكفالات المالية (كفالات الدفع)

تشمل تعهدات منح الائتمان جميع ارتباطات البنك الائتمانية خارج الميزانية والتي يتعهد بموجبها البنك بمنح التسهيلات الائتمانية بأشكالها المختلفة لعملائه والتي لم يتم استخدامها أو تحويلها إلى تسهيلات نقدية في تاريخ القياس. وعلى البنك أن يراعي، بالنسبة لتعهدات الائتمان، التغيرات في مخاطر عدم الانتظام للدين الذي يتعلق به تعهد الائتمان. بالنسبة لعقود الكفالات المالية، على البنك أن يراعي التغيرات في المخاطر التي تنشأ من عدم انتظام مدين بعينه في العقد. ويعتبر التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفا في ارتباط هو تاريخ الاعتراف الأولي لأغراض تطبيق متطلبات الانخفاض في القيمة لكل من تعهدات منح الائتمان وعقود الكفالات المالية.

وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لتعهدات الائتمان والكفالات المالية تقدير الاحتمالية المرجحة[١] للفرق، على مدار العمر المتبقي للأداة المالية، بين:

القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية إذا اضطر البنك لسداد الأداة	-	القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي يتوقع البنك الحصول عليها

يجب أن يكون تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباطات الائتمان متوافقا مع توقعات السحب تحت حساب ارتباطات الائتمان. ويتعين على البنك أن يأخذ في الاعتبار الجزء المتوقع من ارتباطات الائتمان الذي سوف يتم سحبه في غضون ١٢ شهرا من تاريخ إعداد التقرير عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بفترة ١٢ شهرا، والجزء المتوقع من ارتباط الدين التي سوف يتم سحبه على مدار العمر المتوقع لارتباطات الائتمان عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر.

بالنسبة لعقد الكفالة المالية، يتعين على البنك سدادها فقط في حالة عدم انتظام المدين وفقا لشروط الأداة المالية المضمونة. وتبعا لذلك، فإن العجز النقدي يمثل المدفوعات المتوقعة لتعويض خسارة الائتمان التي يتكبدها حامل الكفالة (المستفيد)، ناقصا أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة المالية، أو المدين أو أي طرف آخر. وإذا كان الأصل مضمونا بشكل كامل، فإن تقدير العجز النقدي لعقد الضمان المالي سوف يكون متوافقا مع تقديرات العجز النقدي للأصل المضمون.

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة على عقود الكفالات المالية، أو على ارتباطات الائتمان التي لا يمكن تحديد معدل فائدة/عائد فعلي لها، بتطبيق المعدل الذي يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالتدفقات النقدية. وفي هذه الحالة، فإن المخاطر يجب معالجتها بشكل مناسب بتعديل معدل الخصم بدلا من تعديل التدفقات النقدية.

يتعين على البنوك الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة في الميزانية كمخصص (أي، ضمن الالتزامات) لارتباطات الائتمان وعقود الكفالات المالية. لبناء توقعات السحب تحت حساب ارتباطات الائتمان وتقدير العجز النقدي للأصل المضمون مالياً، يتطلب المصرف من البنوك استخدام معامل التحويل الائتماني وفقاً لبازل ٣ وتعليمات المصرف المركزي في هذا الشأن.

٢-٣-٦ تحديد منهجية إعداد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

بمجرد تصنيف الموجودات المالية في مراحل المخصصات المناسبة، يتعين على البنوك احتساب الخسائر المتوقعة لمدة ١٢ شهراً للمرحلة ١ والخسائر المتوقعة لكامل العمر للمرحلة ٢ والمرحلة ٣.

[١] عند تقدير الاحتمالية المرجحة، تلتزم المصارف الإسلامية باستخدام الأساليب المقبولة شرعاً لتقدير ما يعادل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستخدمة في المعادلة.

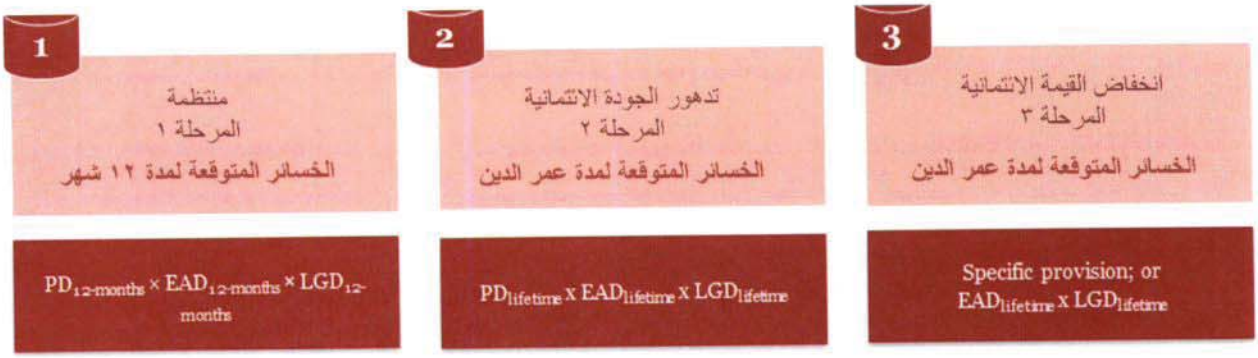

يتطلب المصرف المركزي أن تستخدم البنوك النموذج العام التالي لحساب مخصص الخسائر المتوقعة للأصول في المرحلة ١ والمرحلة ٢:

احتمالية عدم الانتظام (PD) × التعرض عند عدم الانتظام (EAD) × نسبة الخسارة بافتراض حدوث عدم الانتظام (LGD)

وسوف يتم تناول كيفية قياس هذه المدخلات الثلاث بالتفصيل فيما يلي:

٢-٣-٦-١ احتمالية عدم الانتظام (Probability of Default - PD)

تركز الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على تسجيل الخسائر المتوقعة بالاختلاف عن تلك التي تم تكبدها فعليا وعموماً يكون مطلوباً أن تكون المعلومات الخاصة باحتمالية عدم الانتظام المستخدمة عند قياس الانخفاض في القيمة ذات رؤية مستقبلية. وعند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهرا وكذلك لكامل عمر التعرض، يتعين على البنك دراسة جميع المعلومات المتاحة بشكل معقول، لا سيما المعلومات ذات الرؤية المستقبلية بخصوص عوامل الاقتصاد الكلي التي لها تأثير على احتمالية عدم الانتظام الخاصة بتعرض ما.

وقد تستخلص البنوك احتمالية عدم الانتظام لكامل العمر من النماذج الموجودة لديها حالياً. ومع ذلك، فإنه يتعين على البنوك التأكد من أن المعلومات المستخرجة من خلال هذه النماذج مناسبة لغرض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. فعلى سبيل المثال، يتعين على البنوك التأكد من أن نماذج احتمالية عدم الانتظام يمكن أن توفر رؤية مستقبلية لحساب احتمالية عدم الانتظام لكامل العمر. وفي حال كانت نماذج احتمالية عدم الانتظام غير مناسبة لهذا الغرض، فإن المصرف المركزي يتطلب من البنوك إما وضع نماذج جديدة لاحتمالية عدم الانتظام أو تحسين نماذج احتمالية عدم الانتظام الحالية الأمر الذي يضمن إمكانية استخراج معلومات مناسبة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ من خلال هذه النماذج.

وليس الغرض من هذه التعليمات تحديد كيفية حساب البنوك لاحتمالية عدم الانتظام لأن جميع البنوك لديها النماذج والأساليب الخاصة بتقدير المخاطر الائتمانية. ومع ذلك، ووفقا لما هو موضح أعلاه، فإن المطلب الرئيسي يتمثل في أن هذه النماذج والأساليب يجب أن تتمكن من توفير معلومات ذات رؤية مستقبلية. إن احتمالية عدم الانتظام لا تزيد بالضرورة في شكل علاقة خطية مستقيمة مع الزمن، وعليه فإن المصرف المركزي يطلب من البنوك توفير معلومات حول التغيرات في احتمالية عدم الانتظام عبر الفترات الزمنية المختلفة.

ويتطلب المصرف المركزي من البنوك تقدير احتمالية عدم الانتظام بشكل حذر مع الأخذ في الاعتبار جميع المعلومات ذات الصلة التي يمكن تجميعها.

ويتطلب المصرف المركزي من البنوك موائمة نماذج تصنيف المخاطر الائتمانية الداخلية لديها مع التصنيف الائتماني الخاص بـ Moody's (يقبل المصرف المركزي الربط بنماذج التصنيف الائتماني الموثوق بها). وفيما يلي مقياس Moody's للتصنيف طويل الأجل:

Aaa الالتزامات التي تم تقييمها Aaa هي التي يتم الحكم عليها بأنها ذات الجودة الأعلى (highest quality) وتحمل أقل درجة من مخاطر الائتمان.

Aa الالتزامات التي تم تقييمها Aa هي التي يتم الحكم عليها بأنها ذات جودة عالية (high quality) وتحمل درجة منخفضة جداً من مخاطر الائتمان.

A الالتزامات التي تم تقييمها A هي التي يتم الحكم عليها بأنها في المستوى الأعلى لمتوسط التقييم (upper-medium grade) وتحمل درجة منخفضة من مخاطر الائتمان.

Baa الالتزامات التي تم تقييمها Baa هي التي يتم الحكم عليها بأنها في مستوى متوسط التقييم (medium grade) وتحمل درجة معتدلة (moderate) من مخاطر الائتمان وبالتالي قد تحتوي على بعض خصائص المخاطرة (speculative characteristics).

Ba الالتزامات التي تم تقييمها Ba هي التي يتم الحكم عليها بأن لها خصائص المخاطرة وتحمل درجة هامة من مخاطر الائتمان (substantial).

B الالتزامات التي تم تقييمها B تعد التزامات ذات مخاطر ائتمان عالية (high).

Caa الالتزامات التي يتم تقييمها Caa هي التي يتم الحكم عليها بأنها مخاطرة ذات ضعف مستمر (poor standing) وتحمل مخاطر ائتمانية عالية جداً (very high).

Ca الالتزامات التي يتم تقييمها Ca تكون ذات مخاطر بدرجة عالية (highly speculative) ترجح احتمالية عدم الانتظام، مع إمكانية استرداد أصل الدين والفوائد.

C الالتزامات التي يتم تقييمها C هي الأقل تقييماً وهي التزامات غير منتظمة مع إمكانية عدم استرداد أصل الدين أو الفوائد بالكامل.

D الالتزامات التي يتم تقييمها D هي التزامات غير منتظمة مع إمكانية أقل لاسترداد أصل الدين أو الفوائد بالكامل.

لتطبيق التصنيفات أعلاه، يشمل المقياسين C و D، الالتزامات التي قد أصبحت متأخرة لفترات تساوي أو تزيد عن ٩٠ يوم وتصنف غير منتظمة وفقاً لتعليمات المصرف المركزي، بحيث يمثل المقياس C الحسابات دون المستوى، والمقياس D يشمل الحسابات المشكوك في تحصيلها والرديئة.

وتنطبق هذه المقاييس للتصنيف على الأرصدة طويلة الأجل للبنوك والمؤسسات والشركات والدول. ولكن قد تختلف تقديرات احتمالية عدم الانتظام وفقاً لنوع العميل.

يتطلب المصرف المركزي من البنوك أن تقوم بموائمة نموذج تصنيف مخاطر الائتمان قصير الأجل الداخلي لديها مع مقياس الائتمان طويل الأجل باستخدام أسلوب Moody's لربط مقياس Moody's للتصنيف قصير الأجل.

وعند وضع مخطط بتصنيفات المخاطر الداخلية لأي مما ذكر أعلاه، فإن على البنوك التأكد من أن احتمالية عدم الانتظام سوف يتم استخدامها لأغراض تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وأن توفر تقديرا لمدة ١٢ شهراً وعلى مدار كامل العمر للتعرض الائتماني وأن تكون ذات رؤية مستقبلية بطبيعتها.

يتطلب المصرف المركزي من البنوك تقديم تقرير حول مستويات احتمالية عدم الانتظام التي يرجح تحقيقها (بما في ذلك العملية التي تستخلص احتمالية عدم الانتظام) وجميع التعرضات الائتمانية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والتوجيهات الواردة في هذه التعليمات (راجع الفقرة ٣-٢ الإطار الزمني للتطبيق، بالصفحة رقم ٢٤). يتعين على البنوك استخدام النماذج المبينة في الملاحق بغرض:

- عرض كيفية قيامها بربط أنظمتها الخاصة بالتصنيف الائتماني الداخلي مع تعريفات التصنيف الائتماني الخاصة بـMoody's؛ و
- عرض نسب احتمالية عدم الانتظام لمدة ١٢ شهر ولمدة عمر الدين لكل تصنيف ائتماني؛ و
- تجميع الأرصدة القائمة والمخصصات المتعلقة بها وفقا للتصنيف الائتماني لـMoody's بالنسبة للمرحلة ١ والمرحلة ٢ من نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

استنادا إلى المعلومات المقدمة من البنوك، سيقوم المصرف المركزي بمراجعة مستويات احتمالية عدم الانتظام وقد يصدر من وقت لآخر توجيهات إضافية أو حدود دنيا حول المستويات التي يراها مناسبة لاحتمالية عدم الانتظام لمحافظ أو لمستوى مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لمحفظة أو موجودات معينة.

عوامل الاقتصاد الكلي

وبهدف الحصول على معلومات ذات رؤية مستقبلية حول احتمالية عدم الانتظام، سيكون مطلوباً من البنوك أن تعكس معلومات الاقتصاد الكلي المحددة على معلومات احتمالية عدم الانتظام. ويمكن تحقيق ذلك، على سبيل المثال، عن طريق تعديل معلومات احتمالية عدم الانتظام لمراعاة حساسيتها تجاه تغيرات عوامل اقتصادية كلية معينة.

سيكون مطلوباً من البنوك تنفيذ تحليلها الخاص بتقييم أثر عوامل الاقتصاد الكلي على تعرضها الائتماني وتحديد رؤية مستقبلية لمعلومات احتمالية عدم الانتظام المستخدمة لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ومع ذلك، لا يتوقع المصرف المركزي أي تباين جوهري عبر القطاع المصرفي عند حساب أثر عوامل الاقتصاد الكلي على احتمالية عدم الانتظام ، على إن هذا الإجراء يخضع للآراء الحكمية الذاتية ومعقد بطبيعته وسوف يتطلب من البنوك وضع نماذج يمكن استخدامها لتحويل عوامل الاقتصاد الكلي إلى مؤشرات ذات رؤية مستقبلية حول احتمالية عدم الانتظام. يتوقع المصرف المركزي أن تستثمر البنوك في هذه البنية التحتية للتحقق من أن المخاطر المتوقعة في أي تعرض سوف يتم رصدها وتسجيلها بشكل مناسب.

يتوقع المصرف المركزي توفير البنوك للمعلومات حول أنظمة تصنيف المخاطر الائتمانية الداخلية لديون التجزئة والديون الشخصية والأساليب المستخدمة لتقدير احتمالية عدم الانتظام على مدار ١٢ شهرا وكامل العمر.

ويمكن للبنوك الاسترشاد بالتقييم الائتماني الذي يوفره مركز المعلومات الائتمانية للديون الشخصية، كما يمكن للبنوك تقدير احتمالية عدم الانتظام والخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى كل محفظة نوعية من محافظ ديون التجزئة تتميز بخصائص مخاطر ائتمانية متجانسة (مثل محفظة قروض الرواتب للقطريين وأخرى لغير القطريين أو رواتب للقطاع الحكومي وغير الحكومي، إلخ) بعد الحصول على عدم ممانعة المصرف المركزي، وذلك إلى حين صدور تعلميات من المصرف المركزي تنظم ذلك بعد التنسيق مع مركز المعلومات الائتمانية.

ولغرض هذه التعليمات، فإن ائتمان التجزئة المؤهلة يتم تقسيمها على النحو التالي:

- *محفظة الائتمان للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*: وتشمل جميع أشكال الائتمان الممنوح للمنشآت الخاضعة للتعريف القياسي الموحد كما ورد في تعلميات المصرف المركزي.

- *محفظة الائتمان مقابل الراتب*: وتشمل الائتمان الممنوح للأفراد مقابل رواتبهم بما لا يزيد عن ٢ مليون ريال وفقاً لتعليمات المصرف المركزي، بما في ذلك بطاقات الائتمان والسحب على المكشوف والديون الشخصية لأجل وعقود التأجير التمويلي (مثل: ديون التقسيط وديون السيارات وعقود التأجير التمويلي وديون الطلبة والديون التعليمية).

أما محفظة الائتمان الشخصي، فهو الائتمان الممنوح للأفراد الذي لا ينطبق عليه شروط وسقف التمويل مقابل الراتب.

٢-٣-٦-٢ التعرضات عند عدم الانتظام (Exposure at Default - EAD)

تمثل التعرضات عند عدم الانتظام مبلغ التعرض المحتمل الخاضع للمخاطر. وبصفة عامة، يتم حساب التعرضات عند عدم الانتظام بشكل واضح عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. ومن جهة أخرى، بما أن الخسائر الائتمانية المتوقعة تمثل قياساً برؤية مستقبلية، فإن مدخلات التعرضات عند عدم الانتظام يجب أن تكون برؤية مستقبلية وتستند إلى الفترة الزمنية التي يحتمل وقوع عدم الانتظام فيها، وبالتالي تشمل جميع الالتزامات الجارية داخل وخارج المركز المالي بعد تعديلها بالتدفقات النقدية التعاقدية لتوافق تلك المتوقعة عند عدم الانتظام. بالإضافة إلى ذلك، سوف تشمل أيضا التعرضات عند عدم الانتظام أي مدفوعات مقدمة يتوقع البنك سدادها قبل تاريخ استحقاقها وفقاً لأدلة وقرائن مستندية أو خبرة تاريخية موثقة.

هذا ويتعين أن يتم استبعاد الأرباح المؤجلة/ غير المحققة فيما يتعلق بعمليات التمويل الإسلامي.

٢-٣-٦-٣ نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام (Loss Given Default - LGD)

نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام هي المقياس الذي يحدد مبلغ الخسارة الذي سوف ينشأ إذا تعرض المقترض لعدم الانتظام. ويتم حساب هذه النسبة بالنظر إلى الضمانات والمصادر المتاحة للبنك والذي يمكن استخدامها لاسترداد رصيد الائتمان في حالة عدم الانتظام. ويراعى في ذلك تقدير قيمة الضمان وفقا للعديد من العوامل المشار إليها أدناه:

تحتسب نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام باستخدام المعادلة التالية:

$$\frac{\text{التعرض عند عدم الانتظام} - \text{المبلغ المتوقع الحصول عليه}}{\text{التعرض عند عدم الانتظام}}$$

ويتم حساب المبلغ المتوقع الحصول عليه على أساس حساب القيمة الحالية[٢] للمبالغ المتوقع تحصيلها من تسييل الضمانات مخصوماً منها تكاليف الاسترداد وفقاً للقيمة المستقبلية للضمان ومن أية مصادر أخرى موثوق منها أو خبرة تاريخية موثقة.

[٢] تلتزم المصارف الإسلامية باستخدام الأساليب المقبولة شرعاً لتقدير ما يعادل القيمة الحالية للمبالغ المتوقع تحصيلها من تسييل الضمانات مخصوماً منها تكاليف الاسترداد.

يلخص الجدول التالي الافتراضات التي يتم استخدامها في حساب القيمة التي يمكن تحصيلها من الضمان:

الافتراض	الوصف
القيمة المستقبلية للضمان	• يتعين على البنوك تحديد قيمة الضمان في الوقت المتوقع للتنفيذعلى الضمان.
الضمانات الحكومية	• الضمانات المقدمة من وزارة المالية القطرية تستقطع بالكامل دون تخفيضها بأى نسب خصم
نسبة الخصم (التخفيض)	• على البنوك أن تطبق تخفيضاً على قيمة الضمان نتيجة التنفيذ الاضطراري/ المتعجل. ويجب أن تستند نسبة التخفيض إلى الخبرة السابقة للبنوك وإلى التصنيف الإئتمانى للجهة الضامنة (إحتمالية التعثر) وبحيث لا تقل نسب خصم الضمانات العينية عن تلك المقررة في تعليمات المصرف المركزي فيما يتعلق بنسب الخصم المطبقة على الضمانات للمخصصات المحتسبة بموجب تعليمات المصرف المركزي بالصفحات ١٧٥-١٧٦ من كتاب تعليمات البنوك حتى ٢٠١٣.
تكلفة الاسترداد	• يجب اقتطاع تكاليف حيازة وبيع الضمان، مثل الرسوم القانونية وأتعاب الوكلاء وغيرها، عند قياس المبالغ القابلة للاسترداد.
مدة الاسترداد	• ينبغي أن تسترشد البنوك بخبراتها السابقة في تحديد المدة اللازمة بين عدم الانتظام واسترداد الضمان.
معدل الفائدة/العائد	• يجب أن يكون معدل الخصم المستخدم هو معدل الفائدة/العائد الفعلي للأداة المالية.

ويتطلب المصرف المركزي أن تتمكن البنوك من الاستفادة من أنظمتها وأساليبها الخاصة بمخاطر الائتمان الحالية بحيث تتمكن من توفير المعلومات لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ومع ذلك، لأن الخسائر الائتمانية المتوقعة تمثل تقديرا برؤية مستقبلية، فإن البنوك يتعين عليها التأكد من تقديم معلومات الضمان برؤية مستقبلية دقيقة لغرض حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. ويتأثر ذلك بعدد من العوامل مثل طبيعة الضمان وتوفر المعلومات ذات الرؤية المستقبلية حول قيمة الضمان وإمكانية تسييله...إلخ. ومن جهة أخرى، يتطلب المصرف المركزي من البنوك أن تقوم بجمع كافة المعلومات ذات الصلة والقابلة للإثبات حتى يتسنى لها الوصول إلى معلومات دقيقة حول قيمة الضمان في نقطة زمنية معينة من المستقبل.

٢-٣-٦-٤ استخدام السيناريوهات

سوف يكون مطلوبا من البنك تحديد السيناريوهات التي تحدد قيمة وتوقيت التدفقات النقدية لنتائج معينة والاحتمال التقديري لتلك النتائج. ويتطلب المصرف المركزي من البنوك أن تستخدم على الأقل سيناريوهين عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، ويتضمن ذلك عادة سيناريوهات مختلفة من نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام (LGD) مثل تنفيذ الرهن على الضمان، أو إعادة هيكلة التسهيل أو عدم اتخاذ إجراء، ومع ذلك فإن البنوك لديها الحرية في استخدام عدد أكبر من السيناريوهات. ويتطلب المصرف المركزي أن يتم تطبيق هذه السيناريوهات على مستوى إجمالي من احتمالية عدم الانتظام وذلك لتبسيط جهود التطبيق.

٢-٤ الأحكام المحاسبية

في هذا القسم، يقدم المصرف المركزي متطلبات حول بعض المجالات المعقدة التي يتطلب فيها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للبنك استخدام أراء حكمية جوهرية. وبهدف توجيه البنوك عند وضع تلك الآراء الحكمية وللوصول إلى أقصى درجة من التوافق في التطبيق على مستوى الصناعة المصرفية في قطر، يقدم المصرف المركزي متطلباته التي يتعين على البنوك الالتزام بها كحد أدنى. ومع ذلك لا ينبغي على البنوك اعتبار هذه المتطلبات على أنها شاملة. لذلك يتعين على البنوك أن تحدد وتدرس المجالات المعقدة الأخرى التي تستدعي استخدام الآراء الحكمية والتحقق من أن أي قرارات يتم اتخاذها تكون موثقة وخاضعة للمراجعة من مراقبي الحسابات ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

يتطلب المصرف المركزي أن تعمل البنوك وكذا مراقبي الحسابات على التأكد من تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بشكل ثابت على المجالات الرئيسية للمحاسبة والآراء الحكمية العملية الناشئة عن تطبيق هذا المعيار. وفي هذا الخصوص، يتطلب المصرف المركزي أن يعقد مراقبي حسابات البنوك اجتماعات دورية مشتركة كلما دعت الحاجة لمناقشة جميع الأمور الأساسية الناشئة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وأى معايير أخرى مرتبطة والسعي نحو تحقيق إجماع وجهات النظر، وإخطار المصرف المركزي بالنتائج والمقترحات التي يتم الاتفاق عليها. وهذا من شأنه أن يوفر للمصرف الطمأنينة على أن جميع المسائل يتم تسويتها باستخدام وجهات نظر يتم تطبيقها بشكل متوافق على قطاع الخدمات المالية ويتم مراعاتها بشكل دقيق.

٢-٤-١ قياس التراجع الجوهري

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ نقل التعرضات الائتمانية من المرحلة ١ (حيث يكون مطلوباً الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهر فقط) إلى المرحلة ٢ (حيث يكون مطلوباً الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر) عند حدوث تراجع جوهري في الجودة الائتمانية للتعرض. ويقدم المعيار توجيهات بخصوص المقاييس التي يمكن أن تستخدم في تقييم تراجع الجودة الائتمانية أو حجم التراجع الذي سوف يعتبر جوهرياً.

كما يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ من البنوك استخدام معلومات ذات رؤية مستقبلية عند تقييم مدى حدوث تراجع جوهري في الجودة الائتمانية لأي تعرض. كما يجب على البنوك استخدام المعلومات عن المتأخرات لإجراء هذا التقييم. ويفترض المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ تراجع الجودة الائتمانية لأي أصل مالي بشكل جوهري عند تأخر سداد الأقساط المستحقة لأكثر من ٣٠ يوما، ، ما لم يكن لدى البنك معلومات معقولة ومدعومة لاستخدام فترات تأخير أطول وبما لا يجاوز ٦٠ يوماً في جميع الأحوال.

٢-٤-١-١ *أساس القياس*

يتطلب المصرف المركزي أن تقدم البنوك تقاريرها بشأن كيفية تحديد وقياس التراجع الجوهري. وفي جميع الأحوال، يرى المصرف المركزي أخذ التغيرات التالية في درجات الجودة الائتمانية كحد أدنى للحكم بأنه هناك تغيير جوهري في احتمالية عدم الانتظام ما لم يكن هناك تأخر في سداد الأقساط المستحقة على النحو المبين أعلاه:

درجات الجودة الائتمانية وفقاً لتصنيفات Moody's عند الاعتراف الأولي – التصنيف في مرحلة ١	التغير الجوهري في درجة الجودة الائتمانية
Aaa	التغير لتقييم أدنى بدرجتين
Aa	
A	
Baa	
Ba	التغير لتقييم أدنى بدرجة واحدة
B	
Caa	

٢-٤-٢ الترقي بين المراحل

٢-٤-٢-١ *المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢*

بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، فإن التعرضات الائتمانية يمكن أيضا أن تنتقل من فئات المخاطر الائتمانية الأعلى إلى فئات المخاطر الائتمانية الأدنى، أي: من المرحلة ٣ إلى ٢ ("تحول تراجعي"). على البنوك الالتزام بالتعليمات الواردة في البند ثانياً بالصفحة (١٨٠) من كتاب تعليمات البنوك حتى سبتمبر ٢٠١٣.

٢-٤-٢-٢ *المرحلة ٢ إلى المرحلة ١*

يمكن نقل التعرضات الائتمانية أيضاً من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١ عندما تظهر جودة الائتمان علامات على التحسن الجوهري في احتمالية عدم الانتظام لكامل العمر. وموضح أدناه الأمور الواجب أخذها في الاعتبار لتحديد ما إذا كان يمكن النقل من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١.

- مواكبة مواعيد المدفوعات: يتم سداد جميع الدفعات المستحقة على الدين في مواعيدها ولا يوجد أي متأخرات؛ و
- فترة الاختبار: أن يظل التحسن الجوهري في احتمالية عدم الانتظام لفترة لا تقل عن ١٢ شهرا.

يتطلب المصرف من البنوك أن تقدم له قبل نهاية كل ربع سنة بياناً بكل التعرضات التي ترغب في ترقيتها من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١ وقيمة التغير في مخصص الخسائر الائتمانية وأثرها على قائمة الأرباح أو الخسائر وذلك للحصول على عدم ممانعة المصرف المركزي عليها. ويتعين على البنوك في هذا الشأن أن تقدم كل المعلومات الضرورية التي تم اخذها في الاعتبار للوصول إلى قرار ترقية التعرضات من مرحلة ٢ إلى مرحلة ١، بما في ذلك أي سياسة قام البنك بإعدادها.

٢-٤-٣ تصنيف المطالبات على البنوك

يتم تطبيق تصنيفات Moody's المبينة سالفاً على المطالبات غير قصيرة الأجل من البنوك. ويرى المصرف المركزي أنه من الناحية العملية أن تُصنف المطالبات قصيرة الأجل على البنوك بجميع أنوعها بين مراحل الاعتراف بانخفاض القيمة على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للبنك. وفي حالة عدم وجود تصنيف ائتماني خارجي، يجب ألا يتجاوز التقييم الداخلي درجة الجدارة الائتمانية Ba، ويتم تصنيف أرصدة تلك البنوك في المرحلة ٢ عند الاعتراف الأولي أو عند تطبيق هذه التعليمات لأول مرة، ما لم يكن ينطبق عليه تعريف عدم الانتظام، عندها يتم تصنيف البنك في مرحلة ٣. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضاً استخدام نسبة احتمالية عدم الانتظام التي تستخدمها وكالات التصنيف الائتماني الخارجية لكل فئة.

٢-٤-٤ الموجودات ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة

عند تحديد تصنيف الموجودات المالية المختلفة أثناء مراحل وضع المخصصات المتعلقة بهذه الموجودات، فإن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ينص على استثناء للنموذج العام للموجودات ذات مخاطر الائتمان المنخفضة كما في تاريخ التقرير. وبموجب هذا الاستثناء، فإن الموجودات المالية المصنفة باعتبارها "ذات مخاطر ائتمانية منخفضة" سوف ينطبق عليها فقط نموذج الخسائر المتوقعة لفترة ١٢ شهرا، وبالتالي لا يستدعي الأمر تقييم ما إذا كانت هناك أي زيادة كبيرة قد ظهرت في مخاطر الائتمان. إن استخدام هذه الطريقة العملية ليس إجباريا، ويمكن للبنك كذلك أن يختار تطبيق النموذج العام لتلك الموجودات.

وفقاً لتقدير المصرف المركزي فإن الموجودات ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة تتمثل في:

- الأرصدة السيادية التي تحمل التصنيف الائتماني (Aaa) أو (Aa) وتحمل هذه الموجودات وزن مخاطر ائتمانية (صفر) وفقا لتعليمات كفاية رأس المال.
- أدوات الدين المصنفة خارجيا بدرجة (Aaa) أو (Aa).

وإذا رغبت البنوك في تصنيف أي موجودات أخرى ضمن هذه الفئة، فإنه يتعين الحصول على عدم ممانعة المصرف المركزي بعد تقديم الأسباب التي تراها لإجراء مثل هذا التصنيف.

ليس المقصود من تبسيط مخاطر الائتمان المنخفضة أن يكون ذلك دافعا قياسيا للاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهرا. فعلى الأحرى إذا لم تعد مخاطر الائتمان منخفضة، يجب على البنك تقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان لتحديد ما إذا كان ينبغي الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار كامل العمر. وهذا يعني أنه إذا زادت مخاطر الائتمان للأداة لدرجة أن هذه المخاطر لم تعد مصنفة على أنها مخاطر ائتمان منخفضة، فلا تدرج هذه المخاطر تلقائيا ضمن المرحلة (٢). ويجب على البنك أن يقوم بتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ظهرت قبل احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار كامل عمر الأداة.

٢-٤-٥ تعريف "كامل العمر" فيما يخص التسهيلات الائتمانية الدوارة (*revolving*)

ينص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على أن الحد الأعلى للفترة التي يجب مراعاتها عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأعلى للفترة التعاقدية والتي يتعرض فيها البنك للمخاطر. وعموما فإن تحديد كامل العمر للتعرض الائتماني لفترة الاستحقاق الثابتة يعد أمرا يسيرا. ومع ذلك فإن هذه المتطلبات ينشأ عنها استفسار حول ماهية الحد الأعلى للفترة التعاقدية للديون التي تصدر لفترة ١٢ شهرا على سبيل المثال، مع إمكانية تمديد الاستحقاق التعاقدي في نهاية الفترة إذا وافق الطرفان على الشروط المعدلة. وعملياً، قد يتم تجديد هذه الديون لعدة مرات.

ويرى المصرف المركزي أن الفترة التي ينبغي على البنك أن يأخذها بعين الاعتبار عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفترة المتبقية لاستحقاق العقد، أي ١٢ شهرا، في المثال السابق، ما لم تستوجب طبيعة المشروع الذي يتم تمويله تمديد البنك الاستحقاق التعاقدي لفترة تتفق مع التدفقات النقدية المقدرة لهذا المشروع، وكذلك التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك الإسلامية لعملائها التي يتم وضع فترات استحقاق قصيرة لها يتم عندها إعادة تسعير العائد على التسهيل الائتماني، ولكن يكون من المفهوم امتداد الفترة الكلية للتسهيل إلى فترات أطول.

واستثناءً لذلك أيضاً، الموجودات المالية التي تشمل ارتباطاً لائتمان غير مسحوب، حيث يمكن أن يتعرض البنك لفترات تتجاوز الاستحقاق التعاقدي للأصل. ومن الأمثلة على مثل هذه التسهيلات بطاقة الائتمان والتي قد يتم إلغاؤها في وقت قصير نسبياً من قبل البنوك ولكنها في واقع الأمر تعرّض البنوك لمخاطر ائتمانية تتجاوز الاستحقاق التعاقدي.

وفي هذا الصدد، يتطلب المصرف المركزي من البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات مع ارتباط الائتمان غير المسحوب على مدى فترة قد تكون أطول من الفترة التعاقدية الفعلية. يتعين على البنوك توثيق الفترة الأطول بوضوح والتي من المتوقع أن يتم فيها تقدير الخسائر وكذلك توثيق المعلومات التي تدعم هذا القرار.

٢-٤-٦ متطلبات العرض والإفصاح

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ التطبيق بأثر رجعي مع بعض الاستثناءات التي وردت في المعيار. يفترض التطبيق بأثر رجعي أن يتم تطبيق المعيار كما لو كانت المتطلبات الواردة في المعيار الجديد قد تم تطبيقها على نحو دائم. ومع ذلك، فإن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ يحتوي على عدد من حالات الاستثناء من التطبيق بأثر رجعي بشكل كامل. ويتوقع المصرف أن تضع البنوك في الاعتبار متطلبات الإفصاح الانتقالية المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ عند إعداد أول بيانات مالية متوافقة مع هذا المعيار. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على البنوك التأكد من التزامها بمتطلبات الإفصاح بشأن استخدام الأدوات المالية وفقا للمتطلبات المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧.

ويتطلب مصرف قطر المركزي ما يلي:

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الحركة عليها، كبند مستقل في بيان الدخل. ينبغي أن يعترف البنك بالخسائر الائتمانية المتوقعة في الميزانية كمخصص (أي ضمن المطلوبات) وذلك عن الالتزامات خارج المركز المالي. بالنسبة للموجودات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل منفصل في بيان المركز المالي إلا أنه يجب على البنك أن يفصح عن المخصص في الإيضاحات المتممة للبيانات المالية. أما بالنسبة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة ومستحقات الإيجار، لا يوضح المعيار رقم ٩ كيفية عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في البيانات المالية ولا ينص إلزاميا على عرض مخصص الخسارة بشكل منفصل في بيان المركز المالي. على البنوك عرض مخصص الخسارة المتوقعة مخصوماً من الموجودات المالية ذات الصلة ما لم تصدر إيضاحات عن المعيار تخالف ذلك. إن الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار رقم ٩ والمعيار رقم ٧ سوف تكون كافية لعرض الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية ضمن المرحلة (١) والمرحلة (٢) ومخصص انخفاض القيمة للموجودات المالية في المرحلة (٣).

٢-٥ متطلبات الحوكمة

لضمان نجاح عملية التحول من معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بشكل مدروس يتم إدارته على نحو جيد، يجب على البنوك تفعيل هيكل صارم للحوكمة وبما يتوافق مع إرشادات لجنة بازل الخاصة "بمخاطر الائتمان والمحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة". وعلى البنوك الإلتزام في هذا الشأن بالمتطلبات التالية كحد أدنى:

لجنة تسيير أعمال مشروع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

على البنوك تشكيل لجنة تسيير أعمال مشروع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وذلك على الأقل لإدارة عملية تطبيق المعيار. يجب أن تتشكل لجنة تسيير الأعمال من أعضاء الإدارات التالية:

- إدارة الإئتمان؛
- إدارة المخاطر؛
- إدارة الالتزام؛
- إدارة التدقيق الداخلي؛
- إدارة تكنولوجيا المعلومات؛ و
- الإدارة المالية.

سوف تتولى لجنة تسيير الأعمال المسؤولية الشاملة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، بما في ذلك ما يلي:

أداء تحليل تشخيصي وكمي للأثر الأولي لتحديد الثغرات؛
تطوير خطة مفصلة للتحول لتطبيق المعيار؛
تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة وإبلاغ المصرف المركزي فيما يتعلق بالتقدم المحرز والقضايا الرئيسية التي تحتاج إلى معالجة؛
تقييم البنية التحتية الحالية وتقديم توصيات بشأن التغييرات أو التحسينات المطلوبة للتمكّن من تطوير البنية التحتية للخسائر الائتمانية المتوقعة؛
تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة واحتمالية عدم الانتظام؛
وضع الآراء الحكمية بخصوص المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى قرارات متعلقة بالسياسات؛
جمع البيانات المطلوبة ومدخلات المخاطر الأخرى؛
الاتصال والتنسيق مع الإدارة العليا لضمان الالتزام المناسب بخطة التحول التي يطلبها مصرف قطر المركزي.
تقييم دور مراقبي الحسابات في جهود التطبيق بشكل عام؛
عقد مناقشات مع مصرف قطر المركزي عند الحاجة؛
إدارة تدفقات الاتصالات والمعلومات؛
مراقبة التقدم وفقاً للجداول الزمنية؛ و
متابعة القضايا ورفع التقارير.

مجلس الإدارة

يتطلب المصرف المركزي من مجلس الإدارة، إما من خلال تشكيل لجنة فرعية لهذا الغرض أو تكليف أحد لجانه، أن يؤدي دورا فاعلا في صنع القرار لعملية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. يجب على مجلس الإدارة مناقشة التقدم المحرز في الاجتماعات الدورية في ضوء الإطار الزمني للتحضيرات التي يتطلبها المصرف المركزي. وتتمثل مسؤولية مجلس الإدارة في التالي:

- ضمان اختيار وتعيين أعضاء مؤهلين وأكفاء بلجنة تسيير الأعمال لإدارة المشروع؛
- ضمان وضع استراتيجيات التوظيف والتدريب الملائمة اللازمة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩؛
- ضمان الالتزام بمتطلبات المصرف المركزي فيما يتعلق بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩؛
- مراجعة واعتماد خطة التحول بالبنك؛ و
- مراجعة ربع سنوية لتقرير تقدم العمل بالمقارنة بخطة التحول.

يتطلب المصرف المركزي من البنوك تولي المسؤولية الذاتية عن خططها لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. ووفقاً لذلك، يريد المصرف المركزي أن تشارك هياكل الحوكمة لدى البنوك في القرارات الرئيسية وفي ضمان تطبيق مراحل الإنجاز الرئيسية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ كما هو موضح في القسم ٣ تاريخ السريان وقواعد التحول، وأن يتم إطلاع المصرف المركزي على التقدم المحرز فيما يخص تطبيق هذا المعيار الدولي.

٢-٥-١ الاستفادة من البنية التحتية الحالية

وفقا لما هو موضح بالفقرة ٢-٣ "نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة"، بالصفحة رقم (١٣)، فإنه لتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ فيما يتعلق بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، يجب على البنوك جمع بيانات هامة، لاسيما فيما يتعلق باحتمالية عدم الانتظام لكامل العمر في تاريخ إنشاء الدين وفي تاريخ تقييم الانخفاض في القيمة. ويقتضي هذا من البنوك أن يكون لديها نماذج لحساب احتمالية عدم الانتظام. ويضاف إلى ذلك أنه يتعين على البنوك حساب الخسائر على أساس التوقعات. لذا يتعين على البنوك حساب احتمالية عدم الانتظام برؤية مستقبلية على مدار ١٢ شهرا ولكامل عمر الدين، والذي يمكن تحقيقه بتعديل احتمالية عدم الانتظام لكامل العمر من خلال تطبيق تأثير عوامل الاقتصاد الكلي. وعلاوة على ذلك، يتعين على البنوك تحويل احتمالية عدم الانتظام لكامل العمر إلى احتمالية عدم الانتظام برؤية مستقبلية. ويشكل ذلك تحديات جوهرية في وضع النماذج وجمع البيانات.

يرى المصرف المركزي أنه من المناسب أن تستخدم البنوك بعضا من بنيتها التحتية الحالية الخاصة باحتمالية عدم الانتظام للمساعدة في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. ومع ذلك، فقد يكون هناك تباين أساسي في الإطار النظري للبنية التحتية الحالية الخاصة باحتمالية عدم الانتظام بالمقارنة بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، والتي يتعين معالجتها قبل استخدام تلك البنية التحتية لأغراض هذا المعيار الدولي. ومبين أدناه بعضا من الفروق الشائعة بين متطلبات احتمالية عدم الانتظام وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وأي نماذج حالية لاحتمالية عدم الانتظام، والتي يتعين معالجتها قبل استخدامها في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

الأفق الزمني: بشكل عام، سوف توفر نماذج احتمالية عدم الانتظام الحالية تقديرات احتمالية عدم الانتظام لفترة ١٢ شهرا. ومع ذلك، سيتعين أيضا على البنوك وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الحصول على معلومات عن احتمالية عدم الانتظام لكامل العمر. وبناء عليه، يتوقع من البنوك إجراء تعديلات على أي نماذج حالية لاحتمالية عدم الانتظام حتى يتسنى وضع تقديرات لكامل العمر وكذلك لفترة ١٢ شهرا.
تعريف احتمالية عدم الانتظام لفترة ١٢ شهرا: بشكل عام، تغطي الخسائر المحتسبة وفقا للنموذج التنظيمي الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهرا، والتي تمثل عموما "العجز النقدي المتوقع والذي يمكن أن يحدث في فترة ١٢ شهرا تالية". ومع ذلك فإن تعريف احتمالية عدم الانتظام لفترة ١٢ شهرا وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ هو "الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر والذي يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة الناشئة عن احتمال حدوث عدم الانتظام في أداة مالية في غضون فترة ١٢ شهرا التالية لتاريخ إعداد التقرير". ومن ثم، ففي حالة استخدام نماذج احتمالية عدم الانتظام الحالية لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهرا (أي: للمرحلة ١)، يتعين على البنوك التأكد من توافق تعريفات الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهرا مع التعريف الخاص بها في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.
نقطة زمنية معينة وخلال الدورة "Point-in-Time (PIT) and Through-the-cycle (TTC)": تحتسب النماذج الحالية لاحتمالية عدم الانتظام بشكل عام احتمالات عدم الانتظام من خلال مقاييس "خلال الدورة"، والتي تعتبر حيادية تجاه التغيرات في الظروف الخاصة بالدورة الاقتصادية التي تغطي كامل عمر التعرض. وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، فإن احتمالية عدم الانتظام يجب أن تمثل "نقطة زمنية معينة". ويتم تقدير الاحتمال في ظل الظروف الاقتصادية الحالية والتغيرات عند اجتياز البنك للدورة الاقتصادية. ولحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، فإن احتمالية عدم الانتظام عند نقطة زمنية معينة يتم تعديلها بحيث تعكس تأثير عوامل الاقتصاد الكلي للوصول إلى احتماليات عدم الانتظام برؤية مستقبلية. وتبعا لذلك، فإن المصرف المركزي يوجه البنوك إلى ضرورة تعديل هذه الفروق قبل استخدام أي نماذج حالية لاحتمالية عدم الانتظام عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

وترتبط الفروق الموضحة في هذا القسم بحساب احتمالية عدم الانتظام لفترة ١٢ شهرا ولكامل العمر. ويتمثل أحد الخصائص التعريفية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، وفقا لما تم توضيحه بالفقرة ٢-٢-١ "الاعتبارات الرئيسية"، بالصفحة رقم (١١) في أن خسائر الانخفاض في القيمة يتم احتسابها بناء على احتماليات عدم الانتظام برؤية مستقبلية. وقد أوضحت الفقرة ٢-٣ "نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة"، بالصفحة رقم (١٣) تفصيليا المنهج الذي يتعين على البنوك تطبيقه لحساب احتماليات عدم الانتظام برؤية مستقبلية.

٢-٥-٢ توافق الأعمال بين الإدارة المالية وإدارة المخاطر

تقتضي متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ أن يتم تغذية معلومات المخاطر التي يتم الحصول عليها من خلال إدارة المخاطر الائتمانية مباشرة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. فعلى سبيل المثال، سوف يتم الحصول على المعلومات الخاصة باحتمالية عدم الانتظام والخسارة بافتراض عدم الانتظام في دائرة المخاطر. ومع ذلك، فإن هذه المدخلات سوف يكون لها تأثير مباشر على مستويات المخصصات المحتسبة من قبل الإدارة المالية. وعلى نفس المنوال، فإن بعضا من المتطلبات المحاسبية سوف تؤثر على المعلومات التي يجب على إدارة المخاطر الائتمانية الحصول عليها والتي لم يحصلوا عليها في السابق. على سبيل المثال، يستوجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على البنوك الحصول على معلومات احتمالية عدم الانتظام لكامل العمر. لم تحصل إدارة المخاطر الائتمانية في السابق على هذه المعلومات، حيث أنها لم تكن مطلوب منها ذلك وفقا لمتطلبات التقارير المالية والمتطلبات التنظيمية الحالية.

وينبغي على الإدارة المالية و إدارة مخاطر الائتمان أن يعملا سويا في إطار الخطة المعتمدة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بحيث يتم تحديد متطلبات البيانات ذات العلاقة بشكل واضح وعمليات تحسين النظم وتكنولوجيا المعلومات وسياسات وإجراءات المخاطر والمحاسبة التي تحتاج إلى تطوير و/أو تحسين والموارد البشرية وغيرها واللازمة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بنجاح والتشغيل المستمر وفقا للمعيار.

٢-٥-٣ اختبار صلاحية نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

تقتضي متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ أن يتم استخدام تقديرات محاسبية عديدة لا تشمل فقط استخدام الخبرة السابقة، ولكن تنطوي في بعض الأحيان على توقعات لأحداث مستقبلية. لذلك، يجب أن يقوم البنك بصفة دورية باختبار سلامة ودقة النماذج المستخدمة لوضع هذه التقديرات ومقارنتها بالنتائج الحقيقية. وعلى إدارة التدقيق الداخلي بالبنك ومراقب الحسابات الخارجي إجراء هذه الاختبارات على الأقل مرة واحدة سنوياً، وأن تقدم إلى المصرف المركزي تقارير إدارة التدقيق الداخلي للبنك ومراقب الحسابات مشمولة بأي تعديلات قد تكون مطلوبة على نظم البنك للموائمة مع المعلومات الأحدث.

٣ تاريخ السريان وقواعد التحول

٣-١ تاريخ السريان

يعتبر التطبيق الكامل للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ساري المفعول لفترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨.

٣-٢ الإطار الزمني للتطبيق

يتمثل أحد الأغراض الرئيسية لإصدار هذه التعليمات في أن يضمن المصرف المركزي أن عملية التحول إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ سوف يتم إنجازها بطريقة مدروسة في القطاع المصرفي في دولة قطر. ومن المهم التأكد من اتخاذ الإجراءات التحضيرية المناسبة في الوقت المناسب وأن تكون مدروسة بعناية من أجل تجنب أي مشكلات في مرحلة لاحقة قد لا يتاح فيها الوقت الكافي للبنوك لمعالجة أي مشكلات رئيسية.

ويوفر هذا القسم متطلبات المصرف المركزي للبنوك عند تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ للمرة الأولى، فيما يتعلق بتوقيت ومراحل الإنجاز. ويتطلب المصرف المركزي من البنوك الالتزام بهذه الأطر الزمنية من أجل ضمان إنجاز عملية التحول بشكل سلس. وبحسب ما ورد بهذا القسم، فإن البنوك يتعين عليها رفع تقارير بشكل دوري للمصرف المركزى حول ما تم إحرازه في المجالات الرئيسية وتحديد أي مشكلات مستجدة يتعين معالجتها.

على البنوك إعداد التقرير الأول عن التصنيف الائتماني للأرصدة المنتظمة ما بين المرحلتين الأولى والثانية وفقاً للنماذج المرفقة والمتطلبات المحددة بهذه التعليمات، كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٧، وعلى أن يتم تزويد المصرف المركزي بهذا التقرير في موعد أقصاه أول سبتمبر ٢٠١٧، مشفوعاً بتقرير من مراقب حسابات البنك ، وذلك حول مدى التزام البنك بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وتعليمات المصرف المركزي. ويراعى عند ذلك، إعداد الجداول والنماذج المطلوبة للبنك على مستوى تجميعي ومستوى البنك منفرداً بالإضافة لكل فر ع من الفروع خارج قطر ولكل شركة من الشركات التابعة داخل وخارج قطر.

٣-٣ قواعد التحول

يتعين على البنوك تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بأثر رجعي، وفقا لمتطلبات التحول المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. ويعني ذلك أنه سيتعين تعديل أرقام المقارنة لعام ٢٠١٨، أي أرقام الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بحيث تعكس آثار تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ عليها. ومع ذلك لن يطبق على البنود التي ألغي الاعتراف بها في تاريخ التطبيق الأولي، أي في أو قبل ١يناير ٢٠١٨. وتبعا لذلك، فإن الفروق الناشئة عند التطبيق الأولي على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ سوف يتم تعديلها من خلال الأرباح المدورة الافتتاحية لفترة التقرير عند التطبيق الأولي في ١ يناير ٢٠١٨، دون تعديل أرقام المقارنة لعام ٢٠١٧.

تصنيف الموجودات الائتمانية

يجب عند بدء تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ أن يقوم البنك بتصنيف جميع الموجودات أدوات الدين المنتظمة ما بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية اعتماداً على تقدير الجدارة الائتمانية والتغيرات التي طرأت عليها بين تاريخ منحها وتاريخ تطبيق المعيار. ويتم تقدير مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة عليها وفقاً للأسس والتوجيهات الواردة في هذه التعليمات.

يتم تصنيف جميع الديون التي تقع عند بداية التطبيق تحت فئة 'بشأنها ملاحظات' ضمن المرحلة الثانية في الفئة 'Ca'ما لم ينطبق عليها أي مؤشر من مؤشرات عدم الانتظام وفقاً لتعليمات المصرف المركزي، يتم عندها تصنيفها ضمن المرحلة الثالثة كموجودات غير منتظمة وتقدر المخصصات المناسبة لها بالتنسيق مع المصرف المركزي على النحو المعمول به حالياً وفقاً لتعليمات تصنيف الحسابات غير المنتظمة والمخصصات المكونة مقابلها.

٤ الملاحق

ملحق أ - ربط التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان لدى البنك بمقياس Moody's طويل الأجل

يتم إعداد نموذج مستقل لكل نوع من أنواع العملاء

تقييم Moody's	تقييم Moody's التفصيلي	التقييم الداخلي	التعريف
Aaa	Aaa		
Aa	Aa1		
	Aa2		
	Aa3		
A	A1		
	A2		
	A3		
Baa	Baa1		
	Baa2		
	Baa3		
Ba	Ba1		
	Ba2		
	Ba3		
B	B1		
	B2		
	B3		
Caa	Caa1		
	Caa2		
	Caa3		
Ca	CA		

يلاحظ أن التقييمات في مقياس C و/أو D تصنف كديون غير منتظمة وفقاً لتعريفات المصرف المركزي ولا ينطبق عليها نموذج خسائر الائتمان المتوقعة المبين في هذه التعليمات. يتعين على البنوك ربط التصنيفات الداخلية الخاصة بها مع تصنيفات Moody's مع الأخذ في الاعتبار منهجية التصنيف والتعريف الذي ينطبق على درجات تصنيف المخاطر الداخلية. وينبغي التأكد من خلال هذا الربط من أن جميع تصنيفات Moody's لها ما يقابلها من التصنيفات الداخلية التي تم تحديدها، إلى أقصى حد ممكن.

ملحق ب - احتمالية عدم الانتظام (*PD*) لمدة ١٢ شهر ولمدة العمر

يتم إعداد نموذج مستقل للمؤسسات وما في حكمها وأخر للبنوك وأخر الحكومات

تقييم Moody's	تقييم Moody's التفصيلي	التقييم الداخلي	نسبة احتمالية عدم الانتظام									
			١٢ شهر	سنتين	٣ سنوات	٤ سنوات	٥ سنوات	٦ سنوات	٧ سنوات	٨ سنوات	٩ سنوات	١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات
Aaa	Aaa												
Aa	Aa1												
	Aa2												
	Aa3												
A	A1												
	A2												
	A3												
Baa	Baa1												
	Baa2												
	Baa3												
Ba	Ba1												
	Ba2												
	Ba3												
B	B1												
	B2												
	B3												
Caa	Caa1												
	Caa2												
	Caa3												
Ca	CA												

- يجب أن تمثل احتمالية عدم الانتظام لأغراض هذا الملحق احتمالية عدم الانتظام الهامشية (التغير في الاحتمال) لكل شريحة زمنية.
- يتم إعداد نموذج منفصل لكا فئة من فئات العملاء التالية:
  البنوك
  الحكومات (بخلاف حكومة قطر المتمثلة في وزارة المالية ومصرف قطر المركزى فقط)
  المؤسسات والشركات (بخلاف المتوسطة والصغيرة)
  الأفراد (بخلاف التجزئة)

ملحق ج - تقرير[٣] التعرضات الائتمانية والمخصصات[٤]

(نموذج ١) التصنيف وفقاً للمرحلة ومخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وهو نموذج تفريغي يعتمد على نماذج تفصيلية مساعدة (نموذج رقم٢) حسب كل نوع من أنواع العملاء وكل فئة عمرية وفقا لما هو موضح أدناه[٥]

التقييم الإئتماني		الديون المنتظمة									
		المرحلة ١					المرحلة ٢[٦]				الإجمالي
Moody's التفصيلي	الداخلي	رصيد التعرض كما في ٢٠١٧/٦/٣٠	احتمالية عدم الانتظام (PD)	التعرض عند عدم الانتظام (EAD)	متوسط نسبة الخسارة بافتراض حدوث عدم الانتظام (LGD)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	رصيد التعرض كما في ٢٠١٧/٦/٣٠	التعرض عند عدم الانتظام (EAD)	متوسط نسبة الخسارة بافتراض حدوث عدم الانتظام (LGD)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	التعرض عند عدم الانتظام (EAD)	متوسط نسبة الخسارة بافتراض حدوث عدم الانتظام (LGD)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
Aaa													
Aa1													
Aa2													
Aa3													
A1													
A2													
A3													
Baa1													
Baa2													
Baa3													
Ba1													
Ba2													
Ba3													
B1													
B2													
B3													
Caa1													
Caa2													
Caa3													
CA													
المجموع													

---

[٣] يتم تجميع النماذج المفصلة المبينة أدناه في نموذج مجمع واحد.

[٤] النماذج ١ و٢ و ٣ مطلوبة على مستوى البنك في قطر وعلى مستوى كل فرع خارجي وعلى مستوى كل شركة تابعة داخل وخارج قطر كلما أمكن ، مع نموذج مجمع واحد للبنك ومجموعته.

[٥] تقدم نماذج منفصلة للارتباطات الائتمانية والكفالات المالية التي تظهر خارج المركز المالي. ويتم تحليل الأرصدة على الأقل بين الفئات التالية:

البنوك:

١/١ داخل قطر

٢/١ خارج قطر

الإستثمارات:

١/٢ ضمن نموذج أعمال الاحتفاظ للتحصيل

٢/٢ ضمن نموذج أعمال الاحتفاظ للتحصيل أو البيع

محفظة القروض:

١/٣ الحكومات

١/١/٣ حكومة قطر متمثلة في وزارة المالية ومصرف قطر المركزي

٢/١/٣ جهات حكومية قطرية أخرى

٣/١/٣ حكومات أخرى

٢/٣ المؤسسات غير المالية

١/٢/٣ القطاع العام (أ – عقاري ، ب – مقاولات ، ج – بترول وغاز ، د – أخرى)

٢/٢/٣ القطاع الخاص (أ – عقاري ، ب – مقاولات ، ج – أخرى)

٣/٣ الأفراد بخلاف التجزئة

٤/٣ المؤسسات المالية غير البنكية

[٦] تحليل الديون في المرحلة ٢ على أساس عمر الدين يظهر في نموذج (٢)

(نموذج ٢) التصنيف وفقاً للمرحلة ومخصصات خسائر الائتمان المتوقعة[٧] (يتم إعداد النموذج لكل نوع من أنواع العملاء[٨] وللديون في مجموعات مجموعات وفقاً لكامل أعمار الديون)

التقييم الإئتمانى		الديون المنتظمة				
		المرحلة ٢				
Moody's التفصيلي	الداخلى	رصيد التعرض كما في ٢٠١٧/٦/٣٠	احتمالية عدم الانتظام (PD)	التعرض عند عدم الانتظام (EAD)	متوسط نسبة الخسارة بافتراض حدوث عدم الانتظام (LGD)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
Aaa						
Aa1						
Aa2						
Aa3						
A1						
A2						
A3						
Baa1						
Baa2						
Baa3						
Ba1						
Ba2						
Ba3						
B1						
B2						
B3						
Caa1						
Caa2						
Caa3						
CA						
المجموع						

[٧] هذه النماذج المساعدة يجب تحليلها على حسب كل نوع من أنواع العملاء وكل فئة عمرية من التعرضات على أن يتم الإحتفاظ بهذه النماذج لدى البنك لتكون تحت طلب المصرف المركزى في أى وقت .

[٨] تقدم نماذج منفصلة للارتباطات الائتمانية والكفالات المالية التي تظهر خارج المركز المالي. ويتم تحليل الأرصدة على الأقل بين الفئات التالية:

البنوك:

١/١ داخل قطر

٢/١ خارج قطر

الإستثمارات:

١/٢ ضمن نموذج أعمال الاحتفاظ للتحصيل

٢/٢ ضمن نموذج أعمال الاحتفاظ للتحصيل أو البيع

محفظة القروض:

١/٣ الحكومات

٢/٣ المؤسسات غير المالية

١/٢/٣ القطاع العام (أ – عقاري ، ب – مقاولات ، ج – بترول وغاز ، د – أخرى)

٢/٢/٣ القطاع الخاص (أ – عقاري ، ب – مقاولات ، ج – أخرى)

٣/٣ الأفراد بخلاف التجزئة

٤/٣ المؤسسات المالية غير البنكية

٥/٣ التجزئة (١/٥/٣ الشركات الصغيرة والمتوسطة ، ٢/٥/٣ الأفراد مقابل الراتب)

(نموذج د) نموذج التعرضات الإئتمانية والمخصصات لقطاع التجزئة

البيان	الديون المنتظمة											
	المرحلة ١					المرحلة ٢[٩]				الإجمالي		
	رصيد التعرض كما في ٢٠١٧/٦/٣٠	احتمالية عدم الانتظام (PD)	التعرض عند عدم الانتظام (EAD)	متوسط نسبة الخسارة بافتراض حدوث عدم الانتظام (LGD)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	رصيد التعرض كما في ٢٠١٧/٦/٣٠	احتمالية عدم الانتظام (PD)	التعرض عند عدم الانتظام (EAD)	متوسط نسبة الخسارة بافتراض حدوث عدم الانتظام (LGD)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	التعرض عند عدم الانتظام (EAD)	متوسط نسبة الخسارة بافتراض حدوث عدم الانتظام (LGD)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
الشركات المتوسطة والصغيرة													
الأفراد مقابل راتب													
قطريين													
غير قطريين													

[٩] تحليل الديون في المرحلة ٢ على أساس عمر الدين يظهر في نماذج منفصلة.